دور المنظمات الأهلية فى ترسيخ ثقافة الاتكالية بين الفقراء
دراسة ميدانية (*)

د/ وحيد مأمون معوض عافية
مدرس – قسم علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة المنوفية

الملخص:

يُعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية واسعة الانتشار فى العالم، لكنه موزع بطريقة غير متكافئة بين مناطق العالم المختلفة، ليس هذا فحسب بل فيما بين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة، فقد تزايد الفقر فى مصر بصورة ملحوظة فى الآونة الأخيرة وكثُر الكلام عنه وتعددت وتضاربت أرقامه، وكان للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم مؤخرًا، أثرٌ بالغٌ فى تصاعد الاهتمام الخاص بالدور الذى تقوم به المؤسسات والمنظمات الأهلية. وبناءً عليه سعت الدراسة نحو التعرف على دور البرامج والخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدنى فى تكريس ثقافة الاتكالية بين الفقراء. واعتمدت الدارسة على منهجى المسح الاجتماعى ودراسة الحالة، واستعانت باستمارة الاستبيان بالمقابلة كأداة رئيسية للحصول على البيانات، فضلاً عن دليل دراسة الحالة. وكشفت نتائج الدراسة تردد العديد من الفقراء على تلك المنظمات للحصول على المساعدات، كما أظهرت النتائج تنوع خصائص العينة بين الفقراء وإن كانت الغالبية العظمى من المستفيدين من الأرامل والمطلقات من النساء وغير القادرين على العمل من الرجال لأسباب متنوعة، وتبين ذلك من السجلات الخاصة بالمساعدة فى تكرار مجموعة من الأسماء بعينها فى كل منها.

الكلمات المفتاحية: دور، المنظمات الأهلية، الفقر، ثقافة الإتكالية.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٣) العدد (١) يناير ٢٠٢٣.**

Abstract

Poverty is a widespread social and economic phenomenon in the world, but it is distributed unequally among the different regions of the world, not only this, but also among the different regions within one country. The social, economic and political changes that have occurred in the world recently, have had a significant impact on the growing interest in the role played by civil institutions and organizations.

Accordingly, the study sought to identify the role of programs and services provided by civil society organizations in establishing a culture of dependency among the poor. The study relied on the social survey and case study methodologies, and used the interview questionnaire as a main tool for obtaining data as well as a case study guide. The results of the study revealed the reluctance of many of the poor to those organizations to obtain aid, and the results also showed the diversity of the characteristics of the sample among the poor, although the vast majority of beneficiaries are widows and divorced women and men who are unable to work for a variety of reasons. A group of specific names in each of them.

The key words in the study were: the role - civil organizations - poverty - the culture of dependency .

مقدمة:

تشكل المنظمات غير الحكومية أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العمود الفقرى للمجتمع المدني، ورغم نشأة هذه المنظمات فى كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة شهدت تزايدًا ملحوظًا ونموًّا غير مسبوق فى تأسيس هذه المنظمات. فوفقًا لإحصائيات عام ٢٠١٧ بلغ عدد الجمعيات الأهلية ٤٧٥٨٠ جمعية (قنديل، ٢٠١٧،١١-٢٤). تركزت خدماتها حول رعاية الأفراد من خلال تقديم المساعدات، على الرغم من أن الخدمات الموجهة نحو المجتمع لم تحظَ بنفس

الدرجة من الاهتمام سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، كما يلاحظ أن الخدمات الموجهة نحو الفقراء لا تقوم على مبدأ تمكين هذه الفئات وادماجها فى المجتمع، بل إنها تقود بشكل غير مباشر إلى اعتمادية تلك الفئات (قنديل، ٢٠٠٥،٥). إذ تمثل تلك الروابط والعلاقات غير الرسمية بالنسبة للفقراء شبكة للضمان الاجتماعى يلجأ إليها الفقراء لمواجهة أزماتهم، والتى لولا وجودها لشهد المجتمع المصرى موجات من عدم الاستقرار (عبد الحميد، ٢٠١١،١١٢).

وقد كان ذلك فى الواقع نتاج متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية، فقد لعبت المتغيرات السياسية دورًا فى السياسات الاقتصادية التى اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات، والتى تمثلت فى تخلى الدولة عن جزء كبير من الدور المحورى الذى كانت تشغله اقتصاديًّا واجتماعيًا. كما كان وراء ذلك أيضًا تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التى أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية (Ibrahim. 1993,293). والدور الذى لعبته تلك المؤسسات والذى تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادى والتكيف الهيكلي، إلى البحث عن فاعلين جدد يتم التعامل معهم. يضاف لتلك المتغيرات التحولات الديموغرافية والاجتماعية التى شهدتها تلك البلدان ممثلة فى تزايد عدد السكان وما يفرضه ذلك من احتياجات جديدة، فضلاً عن النمو الحضرى الذى لم يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من تحولات، والأثر المباشر فى عدد وحجم المنظمات الأهلية. مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار الدور الذى لعبته منظمة الأمم المتحدة فى مؤتمراتها المختلفة، من خلال التأكيد على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية فى صنع السياسات وصياغة خطط التنمية (قنديل، ١٩٩٤،١١). وصاحب هذه التحولات خطاب سياسى داعم لهذه المنظمات ودورها فى التحول الاقتصادي، ليس هذا فحسب بل بدأت إرهاصات بناء نوع من الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية، كان من أبرز تجلياتها إسناد الحكومات للعديد

من المشروعات للمنظمات الأهلية. ورغم كل ما سبق من تغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى المنظمات الأهلية وفى سياسة الدولة تجاه المجتمع المدني، فإن ذلك لم يكن يمثل توجهًا عامًّا للدولة، ولكن مجرد حالات أو استثناءات لم تصل إلى حالة القاعدة العامة، إلى جانب ذلك وضح الاهتمام بمكافحة الفقر وتبنى منهج جديد للتعامل مع هذه المشكلة، يستند على فكرة التمكين بدلاً من تقديم المساعدات الاجتماعية للفقراء والمحتاجين، فقد سجلت الجمعيات الأهلية مؤشرات إيجابية على محور مكافحة الفقر، من خلال قيامها بدور الوسيط بين المانحين والفئات المستهدفة، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة نظرًا لاعتماد عدد كبير من الفقراء والمحتاجين على المساعدات المقدمة من تلك الجمعيات، وهو الأمر الذى ولد بينهم نوعًا من الاعتمادية والاتكالية على تلك المنظمات فى تلبية احتياجاتهم.

مشكلة الدراسة:

الثراء والفقر ثنائى يحكم العالم الاجتماعي، فيرتبط الثراء بالتفوق والتميز والرفاهية، أما الفقر فيرتبط بالبؤس والحرمان والمذلة والشقاء، ولكن الفقر الذى نسمع عنه أو نقرأ عنه غير الفقر الذى نشاهده. فيرى "جو فيجن" أن الفقر ليس وليد اللحظة الراهنة، ومن ثم فهو ليس نبتة شيطانية أو شجرة خبيثة يمكن اجتثاثها، بل نتاج تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية متلاحقة. فالفقر ظاهرة موجودة فى العالم كله وإن اختلفت صورته، كما توجد فى كل الأزمنة، ونحن فى مصر نعرف الفقر ونشاهده، ويعانى منه أُناس كثيرون، وله تاريخ طويل وأشكال وصور ومراحل قسمها "عزت حجازي" إلى ثلاث مراحل تاريخية. فهو ظاهرة واضحة لا تخطئها عين الشاهد، ولا يتوقع دارس الفقر فى أى مكان فى العالم الكشف عن ظاهرة خفيه، فالفقر واقع ملموس نشاهده ونلاحظه، فنحن نتعامل مع الفقراء ونتفاعل معهم فى مواقف الحياة اليومية (فرح، ٢٠١١،٤١-٤٢). كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ إلى أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ويمكن التعبير عنها من خلال مفهومين للفقر، هما: فقر الدخل الذى

ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيًّا، وفقر القدرة الذى ينصرف إلى تدنى مستوى قدرات الإنسان إلى الحد الذى قد يمنعه من المشاركة فى عملية التنمية (عبد القادر، ١٧٧،٢٠٠٠).

كما يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية واسعة الانتشار فى العالم، لكنه موزع بطريقة غير متكافئة بين مناطق العالم المختلفة، ليس هذا فحسب بل فيما بين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة، فقد تزايد الفقر فى مصر بصورة ملحوظة فى الآونة الأخيرة وكثر الكلام عنه وتعددت وتضاربت أرقامه، وكان للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم مؤخرًا، أثرٌ بالغٌ فى تصاعد الاهتمام الخاص بالدور الذى تقوم به المؤسسات والمنظمات الأهلية. ورغم أننى لم أتخذ موقفًا نقديًّا أو معارضًا تجاه الجمعيات الأهلية التى تتوجه إلى دعم ومساندة الفقراء، فهى قديمة ومستمرة فى مصر والمنطقة العربية ككل، إلا أننى أطرح فى مقابل العمل الخيرى التقليدى الذى يعتمد على علاقة مباشرة بين مانح ومتعلق، فكرة التمكين التى تستهدف توسيع الخيارات بين الناس بتنمية قدراتهم ومهاراتهم وتأهيلهم للاعتماد على الذات، كما أن الاقتراب الأخير ليس مجرد اقتراب تنموى حديث، وإنما اتجاه يتعامل مع أسباب ظاهرة الفقر التى تتمثل فى انخفاض الدخل وغياب التعليم وعدم توافر فرص العمل، وما يحيط بكل ذلك بما يعرف بثقافة الفقر (ليلة، ٣٢،٢٠٠٢). وهو ما توصلت إليه دراسة جمال حماد من أن ظاهرة الفقر فى مصر ليست ظاهرة هامشية، بل ظاهرة جوهرية تسكن فى قلب الهياكل الاقتصادية والسياسية للبناء الاجتماعي، وأرجعت ذلك إلى تضارب الاحصائيات والبيانات المتعلقة بها سواء كانت من الجهات الرسمية أو غير الرسمية. وأيدته دراسة محمد قرطام من خلال تباين مستوى الفقر وشدة فجوته فى مصر وتونس واليمن، نتيجة اختلاف مستوى الأوضاع الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان الثلاثة، مع ملاحظة أن تونس فى وضع أفضل من مصر والاثنان أفضل من اليمن.

فقد أدى اتباع الدولة لمجموعة من السياسات الاقتصادية المتناقضة عبر نصف قرن من الزمان إلى تدهور أوضاع الشريحتين الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة كما ذكر "رمزى زكي" ففى الوقت الذى صعد فيه بعض أفراد الشريحة العليا من هذه الطبقة إلى أعلى السُّلم الاجتماعى وانضموا إلى الطبقة الغنية، هبط معظم أفراد الشريحتين الوسطى والدنيا، فالشريحة المتوسطة من هذه الطبقة ساء وضعها الاقتصادى والاجتماعى نتيجة تناقص أجورهم الحقيقية، بسبب التضخم وزيادة الأسعار وإلغاء الدعم وخصخصة بعض الخدمات، وتزايد معدلات البطالة بين أبنائها من خريجى المعاهد والجامعات، أما الشريحة الدنيا من هذه الطبقة وهى الأكثر عددًا فقد هوت إلى القاع؛ لأن دخولها كانت منخفضة فى الأصل، وكانت توازن حياتها بحصولها على الدعم والأجور وأسعار الطاقة (فرج، ٢٠٠٧، ١١٤). وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة لبنى العضايلة من خلال الاستراتيجيات المستخدمة فى الحد من الفقر والتى تعتمد على استراتيجية تمكين الفقراء تليها المشاركة والتضامن واستراتيجية الإقناع بالقيام بعمل مشروعات تهدف لتنمية مهارات أفراد المجتمعات المحلية والاعتماد على النفس، وأرجعت ذلك إلى أهمية تفعيل مشاركة وتعزيز إنتاجية مختلف فئات المجتمع، حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدنى فى مناطق جيوب الفقر على محاربة الفقر عن طريق معالجة ثقافة العيب عند الشباب، التى تعتبر من الأسباب الرئيسية لرفضهم العمل فى بعض القطاعات، وبالتالى ازدياد الفقر. ويمثل الطرح السابق مشكلة الدراسة فى إطارها العام، وإلى جانب ذلك تطرح الدراسة عددًا من القضايا الفرعية لتشكل المحاور العامة لمشكلة الدراسة، وبناءً عليه تحددت مشكلة الدراسة الراهنة فى التساؤل التالي: إلى أى مدى تلعب البرامج والخدمات المقدمة من المنظمات الأهلية دورًا فى ترسيخ ثقافة الاتكالية بين الفقراء؟

أهمية الدراسة:

أ – **الأهمية النظرية:** إن دراسة واقع الأدوار التى تلعبها المنظمات

الأهلية يجعلنا نتطرق إلى إشكالية الأمن الإنساني، وهى مشكلة كبيرة ولا يمكن غض النظر عنها أو تجاوزها فى سياق استعراض العوامل التى تقوض الأمن لدى الإنسان، فالملاحظ أن تلك المنظمات لعبت أدوارًا بديلة عن الحكومة فى مجالات متعددة، ومن هنا تحولت دراسات الفقر فى السنوات الأخيرة من دراسة للوضع الحالى لظاهرة الفقر، إلى دراسة ديناميات الفقر ومدى تأثير التعرض للأزمات فى الوقوع فى دائرة الفقر، والآليات التى تتبعها الأسر فى تلبية وتأمين الخدمات الأساسية التى عجزت الدولة عن تغطيتها للمواطن.

كما تتبع الأهمية النظرية من أن الفقر مشكلة اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمعات، وأن محاولة القضاء عليه يُعد أهم أولويات السياسات الاجتماعية للدولة، وبالتالى يتطلب الحد من الفقر إلغاء الثقافة الملتصقة به بالدرجة الأولي، والتى بدأت مؤشراتها تظهر على السطح. كما أن قضية الفقر مثلت محورًا أساسيًا للكثير من الاهتمامات النظرية فى علم الاجتماع، ولعل واحدًا من أهم تلك المساهمات ما قدمه أوسكار لويس عن ثقافة الفقر، حيث نظر إليه لا باعتباره حالة اقتصادية وإنما كثقافة فرعية.

ب – الأهمية التطبيقية: نبعت الأهمية التطبيقية للدراسة من خلال الارتباط بينها وبين الأهمية النظرية، ويمكن تحديد الأهمية التطبيقية فى الآتي:

١ – أن هذه الدراسة تعزز التوجهات التى ظهرت مؤخرًا من ضرورة إيجاد بدائل لسياسات اجتماعية أخرى عن سيادة التلطيف التى تتبعها الجمعيات الأهلية فى مواجهة الفقر، وبما أن التعليم يُعد من أقوى وأفضل الوسائل الداعمة للخروج من دائرة الفقر من خلال تعزيزه للقدرات، فإن ذلك يتطلب الوقوف على اتجاهات وممارسات الأسر الفقيرة نحو الفقر، للاطمئنان على أن تلك الأسرة تستفيد من خدمات التعليم فى تحسين أحوالها المعيشية.

٢ – إن ظاهرة الفقر إذا كانت تمثل حدثًا عارضًا لبعض الأفراد، فإنها بالنسبة إلى أغلب الفقراء فى مجتمع البحث تُعد ملمحًا مستمرًا من ملامح حياتهم، وهو ما يتطلب البحث عن آليات لمواجهته وتخفيف حدته.

٣ – إن الاهتمام بدراسة موضوع الفقر جاء مرتبطًا بتوجهات المجتمع وفقًا لما أوردته الإحصاءات والتقارير المختلفة التى تشير إلى تزايد أعداد الفقراء.

٤ – إن دراسة دور المنظمات الأهلية فى الحد من الفقر سوف تكشف عن طبيعة الأدوار التى تقدمها، فى ضوء العلاقة بين انتشار الفقر وغياب العدالة الاجتماعية.

٥ – إن طبيعة التحولات المجتمعية التى تصاعدت فى السنوات الأخيرة أفرزت اتجاهين متناقضين، يعزز الأول الاهتمام الدولى بالدور الذى تلعبه الجمعيات الأهلية، والثانى تشكيك الدولة لدور العديد من المنظمات الأهلية.

٦ – يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة فى وضع سياسات تنموية تحد من الفقر وتحسن من أحوال الفقراء.

أهداف الدراسة:

تحدد الهدف العام للدراسة فى محاولة التعرف على دور البرامج والخدمات المقدمة من المنظمات الأهلية فى تكريس ثقافة الاتكالية بين الفقراء، بالإضافة إلى عدد آخر من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١ – التعرف على البرامج والخدمات التى تقدمها المنظمات الأهلية للفقراء.

٢ – توضيح خصائص الفئات المستفيدة والمستهدفة من البرامج والأنشطة التى تقدمها المنظمات للفقراء.

٣ – التعرف على طبيعة العلاقة بين انتشار ظاهرة الفقر وسيادة نوع من ثقافة الاتكالية والاعتماد على تلك المنظمات من جانب الفقراء.

٤ – التعرف على الآليات التى تتبعها المنظمات الأهلية فى تلبية احتياجات الفقراء اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا من خلال السياسات العامة التى تنتهجها.

٥ – رصد الآثار المترتبة على تعامل المنظمات الأهلية مع الفقراء.

تساؤلات الدراسة:

تحدد التساؤل الرئيس للدراسة فى : إلى أى مدى تلعب البرامج والخدمات المقدمة من المنظمات الأهلية دورًا فى تكريس ثقافة الاتكالية بين الفقراء؟ ومن التساؤل العام تنبثق عدة تساؤلات فرعية كالآتى :

١ – ما البرامج والأنشطة التى تقدمها المنظمات الأهلية للفقراء؟

٢ – ما خصائص الفئات المستفيدة والمستهدفة من البرامج والأنشطة التى تقدمها المنظمات للفقراء؟

٣ – ما طبيعة العلاقة بين انتشار ظاهرة الفقر وسيادة نوع من ثقافة الاتكالية والاعتماد على تلك المنظمات من جانب الفقراء؟

٤ – ما الآليات التى تتبعها المنظمات الأهلية فى تلبية احتياجات الفقراء؟

٥ – ما الآثار المترتبة على تعامل المنظمات الأهلية مع الفقراء؟

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الدور:

يُعد مفهوم الدور واحدًا من أهم مفاهيم البنائية الوظيفية، فالدور طبقًا لها هو الوظيفة، بمعنى السلوك الذى يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل، وتُشكل أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأدوار الشخصية جوهر البناء الاجتماعي(جلبي، ١٩٩٣،١٩٩١). ويشير قاموس علم الاجتماع للدور الاجتماعى باعتباره المتوقع من وضع اجتماعى محدد، أما الوضع فهو الإسم الذى يطلق على دور اجتماعى معين أو الوسيلة المستخدمة فى تحديده (الجوهري، ١٩٨٣،٩٦). كما يُعرف الدور أيضًا بأنه ذلك السلوك المتوقع من الفرد الذى يشغل وضعًا اجتماعيًا معينًا (زايد، ٢٠٠٢،٣٣). ويمكن تعريف الدور **إجرائيًا** على أنه مجموعة البرامج والخدمات والأنشطة التى تقدمها منظمات المجتمع المدنى للمستفيدين بغرض تحسين أحوالهم المعيشية.

مفهوم المنظمات الأهلية:

تعكس إشكالية تحديد منظمات المجتمع المدنى – خاصة فى المجتمع العربى – نفس إشكالية تحديد مفهومه، فنظرًا للاستخدام الانتقائى للمفهوم حسب الغرض المُوجه له، فإن المؤسسات المُمثلة له أخذت بدورها بُعدًا مرنًا ومطاطيًا يتغير حسب المفهوم المستخدم، فنجد البعض يستخدم مفهومًا واسعًا لمؤسسات المجتمع المدني، بينما يحصر البعض الآخر المجتمع المدنى فى المؤسسات الحديثة مثل البرلمان والأحزاب والنقابات والجمعيات....إلخ على اعتبار أن المجتمع المدنى هو المجتمع الذى تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، بينما يُنكر البعض إدراج الأحزاب والبرلمان والمجالس المُنتخبة ضمن المجتمع المدني، على إعتبار أنها تسعى إلى السلطة وتشكل جزءًا من الدولة والمجتمع السياسي، فى حين يعتبر البعض الآخر الأحزاب داخل نطاق المجتمع المدنى عدا الأحزاب الإسلامية، على اعتبار أن فلسفة المجتمع المدنى تقوم على الفصل بين الدين والدولة(كاس، ٢٠١٥،١٧٧). وهو ما جعل تعريف المنظمات الأهلية Non-Governmental-Organization يثير مشكلات عديدة تنبع من سعى البعض إلى توسيع نطاق التعريف، بحيث يضم منظمات متنوعة قد لا يجمع بينها قاسم مشترك سوى أنها لا تعد جزءًا من الحكومة، بينما يميل آخرون إلى تعريف ضيق مستمد من الممارسة الفعلية الحديثة، يركز على نوعية معينة من المنظمات تنشط فى مجال التنمية بشمولها لمساعدة الناس على تنمية الوعى بالعمل التطوعى والعمل الجماعي، إلى جانب المساعدة فى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للناس(ثابت، ٢٠٠٠،١٣). وبالتالى ينتج عن هذه الآراء العديد من التعريفات وإن كان كل تعريف يركز على جانب دون آخر، إلا أن السمة الغالبة على هذه التعريفات تشير إلى وجود خصائص مشتركة بين هذه المنظمات.

وطبقًا لتلك الآراء نجد (عبد السميع، ٢٠٠١،١٦) يعرفها بأنها جماعة منظمة من أجل إنجاز أهداف محددة تحديدًا واضحًا، ولديها بناء ثابت للأدوار ونظام للقيادة له طابع خاص، ويشترك أعضاؤها فيما بينهم فى الاهتمامات

العامة. ويتضح من هذا التعريف أنه يعكس إلى حد كبير أن المنظمات غير الحكومية التى يؤسسها الأفراد، تكون بهدف تحقيق أهداف محددة سواء لخدمة مصالحهم، أو لخدمة مصالح الآخرين (ليلة، ٢٠٠٢،٣٢). أيضًا هى عبارة عن مجموعة من العناصر البشرية والمادية المتفاعلة مع بعضها، والتى يوجد بينها اعتماد متبادل فى إطار مجموعة من القواعد لتحقيق الأهداف الموصوفة، والتى يجب أن تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع (العمري، ٢٠٠٠،٢١). فى حين جاءت تعريفات أخرى تشير إلى أنها مجموعة من الأفراد المشتركين فى عمل يضم مجموعة من الوظائف التى يؤديها هؤلاء الأفراد، ويكون كلاً منهم مسئولاً عن جزء فيها فى إطار المكانة والأدوار المحددة له داخل هذا العمل (حجازي، ١٩٨٢،١٩٩).

بينما عرفها البنك الدولى بأنها المنظمات التى تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التى تكون مستقلة تمامًا أو إلى حد كبير عن الحكومة، والتى لها أهداف إنسانية أو تعاونية، أكثر من كونها أهدافًا تجارية. كما عرفتها الأمم المتحدة على أنها هى التى تمثل كيانًا غير هادف للربح، وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر، وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء أو أكثر من الجماعات التى تتعاون معها المنظمة غير الحكومية (سمك، ٢٠٠٢،٤٧-٤٨). ويمكن تحديد التعريف **الاجرائى** للمنظمات الأهلية على أنها منظمات تنشأ من جانب الأفراد ولصالح المجتمع، ولا تعتبر جزءًا من الحكومة، ولم تُؤسس بناءً على اتفاقية بين الحكومات، وهى ليست فقط منظمات خيرية ولكنها تعمل فى الأنشطة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها منظمات تهتم بالأسباب الرئيسية والجذرية للمشكلات وتحاول تحسين نوعية الحياة خاصة الفقراء والمهمشين فى المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

مفهوم ثقافة الاتكالية:

تباين مفهوم ثقافة الاتكالية بين العلماء حسب توجهاتهم الفكرية من

جهة، وحسب طبيعة استخدام المفهوم فى تخصصاتهم العلمية من جهة أخري، فيقصد بالاتكالية عند الشباب الاعتماد وبشكل مستمر على غيرهم فى توفير احتياجاتهم، أو حل مشكلاتهم أو البحث عمن يقوم بتلبية رغباتهم، فلا يتحمل مسئولية تُذكر مما تقتل روح المبادرة لديه، ويعيش فى أجواء الكسل والتبلد(الحواج، ١،٢٠١٠). وهذا لا يعنى عدم اعتماده على غيره، وإنما يكون اعتماده فى حدود صحية، وهذا هو الفرق بين الاعتماد الصحى والاعتماد المرضي(عبد الفادي، ١،٢٠١٧). وهذا التعريف غالبًا ما يعتمد عليه علماء النفس فى دراساتهم بصفة عامة لتحديد سمات الشخصية الاعتمادية، حيث يتسم صاحب الشخصية الاتكالية بعجزه عن اتخاذ قراره لوحده، بل يُوكل كل أموره ومسئولياته لغيره، لأنه فاقد الثقة فى نفسه ولا يستطيع التفكير أو العمل بشكل مستقل (رضوان، ١،٢٠١٧).

والاتكالية تعنى ترك الأسباب بالتقاعس والتكاسل عن القيام بالأعمال وتركها على الله وعلى الآخرين، وهى عادة ممجوجة وقبيحة، ذلك أن النبى (ص) قال فى حديث نبوى شريف "إعقلها وتوكل" وزار الفاروق عمر بن الخطاب المسجد فرأى شيخًا يمكث فى المسجد مُصليًا وداعيًا ربه، فسأل الحاضرين عمّن يُطعمه ويسقيه؟ أجابوه كلنا، فأجابهم الخليفة كلكم خير منه، وما كان منه إلا أن ركله بقدمه داعيًا إيّاه إلى الذهاب للعمل(رشيد، 1،2015). والإمام الشافعى يقول: "ما حكّ جلدك مثل ظفرك، فتولّ أنت جميع أمرك" وعند التدقيق فى معانى هذه الكلمات سندرك مدى الاعتماد على النفس، وهذا لا يعنى ضرورة الاستغناء عن جميع الفئات المساعدة، فالمجتمع يغلب عليه طابع التعاون والمساعدة، وإنما القصد التخلص من الثقافة الاتكالية التى يتطبع بها الكثيرون والتى تقمع الثقة بالنفس (الحبشي، 1،2008).

والاتكالية لن أقول إنها آفة عربية على ما يذهب إلى ذلك بعض المُنظرين العرب، ولكنها بالتأكيد ظاهرة مرضية بارزة فى المشهد العربى على الأقل. فثمّة استشراء مخيف عندنا لثقافة الاعتماد على الآخرين، والآخرون هم

الدولة ومنظمات المجتمع المدنى وغيرها. لكن الطريف فى الأمر أننا نُلقى بتبعات أى إخفاق يواجهنا أو أى إحباط يصيبنا على أحدِ هذه الأطراف أو بعضِها (إدريس، 1،2017). لإنتشار ورسوخ وهيمنة ثقافة اتكال المواطنين على الدولة فى كل احتياجاتهم بسبب سياسات تهدئة الجبهة الاجتماعية بالدعم والتكفل الحكومى الكامل (حمص، ٢٠١٨،١). ومما سبق يتبين تعدد استخدام مفهوم ثقافة الاتكالية من مجتمع لآخر، فقد أظهرت الدراسات حول الأسباب والدوافع وراء ظاهرة الاتكالية على الوافد فى كثير من متطلبات الحياة، أن ثقافة العمل لدى المواطنين والتى تعتمد على الجهد القليل والدخل الكثير، وتفضيل العمل الحكومى المكتبى على المهن والحرف اليدوية، كلها أمور تؤدى إلى ضعف فى منظومة الأمن الوطني(عبد الله، ٢٠١٨،١). وهو ما جعل كثيرًا من الجمعيات الخيرية تلجأ إلى تفعيل خيار الحظر للمستفيدين الذين ما زالوا يعتمدون بشكل كلى على المعونات، ولديهم أفراد فى سن العمل ولا يستجيبون للتخلص من ثقافة الاتكال والحصول على المساعدات المالية بدون أى جهد أو مقابل (عبدي، 1،2018). وبناءً عليه تعرف ثقافة الاتكالية **إجرائيًا** بأنها صفة سلبية تفرض على حاملها الاتكال على غيره سواء أكان فرد أو منظمة أو جمعية، والاعتماد عليه فى إنجاز أغلب أموره ومساعدته سواء ماديًّا أو معنويًّا، فى الوقت الذى يستطيع هو إنجاز كل تلك الأعمال إن اعتمد على نفسه.

مفهوم الفقر:

يُعتبر الفقر من القضايا التى شغلت كثيرًا من الدول والمنظمات والمفكرين والعلماء، وبالرغم من ذلك فقد اختلف العلماء حول تعريفه، فقد سيطر الفهم التقليدى على تعريف الفقر لفترة طويلة مستندًا إلى النواحى الاقتصادية أو المادية ومتمثلاً فى الحرمان المادي، وكان يتم قياسه من خلال الدخل المادى أو الإنفاق أو خط الفقر، وساد اعتقاد بأن تحقيق النمو الاقتصادى كفيل بالتغلب على الفقر، ومن هنا بدأت تعريفات الفقر تتعدد، فقد عُرف الفقر من هذا المنظور بأنه الحالة الاقتصادية التى يفتقر فيها الفرد إلى

الدخل الكافى للحصول على المستويات الدُنيا من الرعاية الصحية والغذائية والملبس والتعليم، وكل ما يعتبر من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق من الحياة (الكفاوين،٢٠١٦،٢٦٢٥). كما عُرف الفقر تعريفًا مطاطًا باستخدام ألفاظ مُطلقة، وتعريفًا نسبيًا باستخدام ألفاظ نسبية، حيث لا يكون لدى أولئك الذين يعيشون فى فقر مُطلق سوى مصادر وإمكانات مادية واجتماعية محدودة، تجعلهم مُستبعدين وخارج نطاق الحد الأدنى المقبول لأسلوب الحياة فى المجتمع الذى ينتمون إليه (نابوزوكا، ٢٠١٣،١٧٩). ولذلك يُعد مفهوم الفقر من أكثر المفاهيم التى عُرفت من أوجه مختلفة ومتعددة، فلا يوجد تعريف مُوحد للفقر فى كل الكتابات، لكن مع اتساع استعماله اكتسب المفهوم دلالاته المختلفة. فعرف قاموس علم الاجتماع الفقر على أنه ذلك المستوى المنخفض من المعيشة، والذى لا يفى بالاحتياجات الأساسية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتى لفرد أو مجموعة أفراد، ويُنظر إليه فى إطار نسبى لارتباطه بمستوى المعيشة العام فى المجتمع، وبتوزيع الثروة والمكانة والتوقعات الاجتماعية (غيث، ١٩٩٥،٢٤١-٢٤٢).

وهناك من يرى أن الفقر هو نتيجة للاستغلال، وهو حالة بنائية متلازمة لأسلوب انتاجى من طابعه وجود التمايزات الخاصة التى تأتى من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل، ويُفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقضات فى العلاقات الانتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التى لا تمتلك، والتى تكون مجبرة على بيع عملها (عبد المعطي، ١٩٧٩،٢٠). وهو ما يعنى أن الفقر ليس نقصًا فى الدخل أو ندرة فى فرص العمل فحسب، ولكنه تهميش لطبقة من المجتمع وحرمان الفقراء من المشاركة فى صنع القرار، وإبعادهم من الوصول للخدمات الاجتماعية (الجوهري، ١٩٩٩،١). كما نظر عزت حجازى للفقر فى دراسته أن هناك عدة طرق لتعريف الفقر أهمها توزيعهم إلى فئتين: الطريقة الذاتية لتحديده، وهى الطريقة المُثلى التى تعتمد على تقدير الشخص ذاته لحالته، فيكفى أن يكون لديه شعور بالفقر أو أن يُعبر عن ذلك

بصورة أو أخري. والطريقة الموضوعية لتحديد حالة الفقر التى تعتمد على مستوى معين من مستويات الدخل أو الانفاق، أو مؤشر أو معدل ما باعتبار أنها تمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير، وهذا ما يسمى بخط الفقر (حجازي، ١٠٠،١٩٩٦). كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ إلى أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ويمكن التعبير عنها من خلال مفهومين للفقر هما فقر الدخل الذى ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيًا، وفقر القدرة الذى ينصرف إلى تدنى مستوى قدرات الإنسان إلى الحد الذى قد يمنعه من المشاركة فى عملية التنمية (عبد القادر، ٥،٢٠٠٠). وهو ما جعل جانبًا كبيرًا من الباحثين يرون الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق مستوى من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول فى مجتمع من المجتمعات فى فترة زمنية محددة (الفارسي، ٢١،١٩٩٧). ويتفق هذا التعريف مع ما جاء فى قاموس الخدمة الاجتماعية عن ثقافة الفقر، حيث يشير إلى أن الفقراء يظلون فى حالة فقر بسبب القيم والمعايير التى تمنعهم من الحصول على مميزات الفرص المتاحة والمنتشرة للجميع، لتحقيق استقلالية اقتصادية، كما أنها طريقة الحياة التى تنشأ وتستمر من جانب الناس الفقراء حتى تعطى لوجودهم معنى وتساعدهم فى التغلب على المشكلات (السكري، ٥٤٤،٢٠٠٠).

ونستخلص من تلك التعريفات أن مؤشرات الفقر تحمل معانى مختلفة منها ما هو مادى ومنها ما هو اجتماعى – ثقافي، لذلك يُعد الفقر ظاهرة مركبة تجمع أبعادها بين ما هو موضوعى مثل الدخل والملكية والمهنة، وما هو ذاتى مثل أسلوب الحياة ونمط الإنفاق والاستهلاك..... إلخ من مؤشرات. ومن خلال تعريفات الفقر على المستوى المجرد، فإنه يُعرف على المستوى **الإجرائى** بأنه ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد قوامها الحرمان النسبى والحاجة، تؤثر على جميع الفئات العمرية وتؤدى بهم إلى الاستبعاد والتهميش من المشاركة فى المجتمع لعدم كفاية مواردهم المادية والاجتماعية، وانخفاض

دخلهم عن الحد الذى يستطيعون به إشباع حاجاتهم الأساسية المقبولة فى المجتمع.

الدراسات السابقة:

حول دور المنظمات الأهلية فى مواجهة الفقر هدف على ليلة من خلال دراسته التعرف على واقع العمل الأهلى فى العالم العربي، والتعرف على طبيعة القضايا المتعلقة بالمستفيدين من خدمات الجمعيات وأنماط الاستفادة منها، وتوصل إلى أن هناك بعض المظاهر المؤثرة سلبًا على العمل الأهلى فى مصر، منها تأسيس بعض الأفراد لجمعيات بغرض الوجاهة الاجتماعية أو لمجرد الحصول على التمويل الخارجى وخاصة الأجنبي (ليلة، ٢٠٠٢). وتناول جمال حماد فى دراسته جانبًا آخر هو محاولة البحث عن الأبعاد المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية والمؤثرة على ظاهرة الفقر فى المجتمع المصري، وتوصل إلى أن ظاهرة الفقر فى مصر ليست ظاهرة هامشية، بل ظاهرة جوهرية تسكن فى قلب الهياكل الاقتصادية والسياسية للبناء الاجتماعي، وهى قضية شائكة ومعقدة، وأرجعت ذلك إلى تضارب الإحصائيات والبيانات المتعلقة بها سواء كانت من الجهات الرسمية أو غير الرسمية (حماد، ٢٠٠٥). بينما تدور دراسة فؤاد قرطام حول تحديد دور العوامل الديموجرافية فى التخفيف من حدة الفقر فى بعض البلدان العربية، وتوصلت إلى أن العوامل الاجتماعية ممثلة فى القوى العاملة والصحة والتعليم تلعب دورًا كبيرًا فى التخفيف من حدة الفقر، من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على مستوى الفقر فى كلٍّ من مصر واليمن، كما أوضحت الدراسة تباين مستوى الفقر وشدة فجوته فى مصر وتونس واليمن، نتيجة اختلاف مستوى الأوضاع الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان الثلاثة، مع ملاحظة أن تونس فى وضع أفضل من مصر والاثنين أفضل من اليمن (قرطام، ٢٠٠٧).

واستهدف محمد شيراز من خلال دراسته استعراض النظريات المفسرة

لظاهرة الفقر، واستطلاع مواقف واتجاهات الطالبات فى المملكة العربية السعودية نحو الفقراء. وخلصت الدراسة إلى أن العوامل الشخصية أو الذاتية المرتبطة بالفقراء أنفسهم والمتعلقة بقضايا الدافعية والجدية فى العمل، بالإضافة إلى تحمل المسئولية والاهتمام بشئون الأسرة تأتى فى المرتبة الثانية بعد العوامل الهيكلية فى تفسير ظاهرة الفقر (شيراز، ٢٠١١). بينما سعت دراسة عزة بدوى نحو تقويم الخدمات الاجتماعية المقدمة للمطلقات داخل الجمعيات الأهلية وتحديد المعوقات التى تحد من تدعيم جهود الجمعيات الأهلية فى الحفاظ على هذه الخدمات. وتوصلت النتائج إلى استمرار الجمعيات فى تقديم الخدمات للمرأة المطلقة، ومداومة الجمعيات على الاتصال بها لمعرفة احتياجاتها (بدوي، ٢٠١٣). وحول المسئولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال هدفت دراسة شيماء مليجى إلى الكشف عن الدور الفعلى لمنظمات رجال الأعمال فى تحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمع المحلى وتوصلت إلى أن تقديم المساعدة كان لدوافع أخلاقية، وتنوعت بين رعاية صحية فى المقام الأول ثم منح دراسية ودعم برامج بحث علمى فى المقام الثاني، ثم دعم برامج البيئة وتليها فرص عمل ودعم نشاطات مؤسسات أهلية، ثم رعاية الأسر الفقيرة وفى المقام الأخير دعم برامج مكافحة الفقر (مليجي، ٢٠١٤).

وحاول مرقس عبد المسيح من خلال دراسته التعرف على شكل وطبيعة الأدوار التى تؤديها المنظمات غير الحكومية فى مواجهة ظاهرة الفقر، والتعرف على أهم المشروعات والخدمات والمساعدات التى تقدمها المنظمات غير الحكومية للفئات الاجتماعية المتنوعة ومدى كفايتها، وتوصلت الدراسة إلى أن التحولات الهيكلية التى لحقت بالمجتمع كان لها الأثر الكبير فى زيادة وانتشار المنظمات غير الحكومية، كما كشفت النتائج أن زيادة المنظمات الأهلية كان مرتبطًا بمجموعة من الاحتياجات الضرورية مثل الحد من البطالة والفقر (عبد المسيح، ٢٠١٤). كما سعى وائل سليمان من خلال دراسته نحو التعرف على آليات الضمان والدفاع الاجتماعى التى تتبعها وزارة التضامن الاجتماعى للحد

من مشكلة الفقر والجريمة فى المجتمع، وتوصل إلى أن الفقر والجريمة من أهم المشكلات التى يعانى منها المجتمع، ويعد الفقر من أهم مسببات الجريمة، كما توصلت إلى أن الضمان الاجتماعى منوط به مواجهة الفقر فى المجتمع إلا أن برامجه غير كافية للحد من الفقر (سليمان، ٢٠١٦). ويستعرض أحمد زهران من خلال دراسته دور الجمعيات الأهلية فى الحد من الفقر، بيان أثر الثورات فى الدول النامية على دور الجمعيات الأهلية فى الحد من مشكلة الفقر، وتسليط الضوء على ملامح التغير فى دور هذه الجمعيات فى الحد من هذه المشكلة، خاصة مع وصول تيارات وجماعات وأحزاب سياسية إلى سدة الحكم، وتبنيها لسياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية جديدة للحد من الفقر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك توجهًا جادًّا من جانب قطاع كبير من الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى مصر وأندونيسيا للحد من الفقر، والتركيز على النساء المعيلات والأسر والفئات الفقيرة، كما أكدت الدراسة على نجاحها فى حفز المشاركة الشعبية لتنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة الخاصة بالحد من الفقر (زهران، ٢٠١٧).

كما استهدف عثمان سالم التعرف على أكثر ملامح ثقافة الفقر حدة، والتعرف على نوعية الفروق بين متوسطات درجات الجنسين على مقياس ثقافة الفقر. وتوصل إلى أن ثقافة الفقر تتغذى على معوقات كثيرة أهمها القدرية والتواكل والجمود الفكرى والتقوقع داخل الذات، والشعور بالدونية وقلة القيمة وعدم الرغبة فى التغيير لتغلغل اليأس فى نفوس أصحابها الذى تحكمه ثقافة الفقر (سالم، ٢٠١٧). واتجهت رباب جاد المولى نحو التعرف على برامج تقديم الخدمات الاجتماعية التى تستهدف تحقيق الحماية على المدى القريب أو البعيد، والتعرف على النظم أو التدابير التى تستهدف توفير الرعاية المجتمعية للمواطنين وخاصة الفقراء وذوى الاحتياجات الخاصة. وتوصلت إلى أنه من خلال برامج الحماية الاجتماعية للفقراء يعيش الإنسان فى أمان واستقرار وطمأنينة، وحماية الفئات الفقيرة من التقلبات غير المتوقعة فى مستوى المعيشة

(جاد المولي، ٢٠١٨). وفى سياق متصل سعت رحاب سعيد فى دراستها عن أثر التغيرات السياسية والنقدية على مستوى الإنفاق الغذائى فى حضر وريف مصر، نحو التعرف على ومقارنة التغيرات فى الأنماط الانفاقية الاستهلاكية بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة فى كل من الريف والحضر خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥- ٢٠١٤/٢٠١٥ وما طرأ على تلك الفترة من تغيرات اقتصادية ونقدية أثرت على مستوى المعيشة فى مصر. وبينت النتائج انخفاض نسبة المنفق على الطعام والشراب فى الريف والحضر من إجمالى الإنفاق السنوى للفرد فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كما أظهرت النتائج ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق الغذائى فى الريف عن الحضر، والذى انعكس فى انخفاض الفجوة الغذائية بين الريف والحضر من ٢٧،٦% إلى ١٤،٥%، فى المقابل ارتفعت الأهمية النسبية للإنفاق غير الغذائى فى الريف والحضر (أحمد، ٢٠١٨، ١٧٤٥).

بينما سعت لبنى العضايلة نحو التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مواجهة الفقر، والتعرف على آليات عملها والاستراتيجيات التى تتبعها والبرامج التى تقدمها لمواجهة الفقر. وتوصلت إلى أن أهم الاستراتيجيات المستخدمة فى الحد من الفقر هى استراتيجية تمكين الفقراء تليها المشاركة والتضامن واستراتيجية الإقناع بالقيام بعمل مشروعات تهدف لتنمية مهارات أفراد المجتمعات المحلية والاعتماد على النفس، وأرجعت ذلك إلى أهمية تفعيل مشاركة وتعزيز إنتاجية مختلف فئات المجتمع، حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدنى فى مناطق جيوب الفقر على محاربة الفقر عن طريق معالجة ثقافة العيب عند الشباب، التى تعتبر من الأسباب الرئيسية لرفضهم العمل فى بعض القطاعات، وبالتالى ازدياد الفقر(العضايلة، ٢٠١٩). أما Rania Qutieshat فسعت من خلال دراستها نحو إدراك أهمية نظم المعلومات الجغرافية التى تدعم منظمات الخدمة البشرية والاجتماعية، ودعم مهامها الأساسية فى جهود مواجهة ومكافحة الفقر. وتوصلت إلى أن هناك تناقضًا حدث فى جهود الحد

من الفقر من المؤسسات، بسبب استخدامها بيانات مختلفة ومتناقضة، علاوة على ذلك أن العمل الميدانى يحتاج لتخطيط إذا ما توافرت قاعدة البيانات المكانية عن الفقراء (Qutieshat ، 2019). بينما سعى محمد جابر من خلال دراسته نحو التعرف على الدور الإيجابى الذى يمكن أن تلعبه مؤسسات التمويل الأصغر فى تخفيف حدة الفقر والبطالة، والتعرف على ما توفره هذه المصارف من أدوات فعالة فى مكافحة الفقر. وتوصل إلى أن مصارف الفقراء تلعب دورًا مهمًا خاصة فى المناطق الفقيرة والريفية فى الوصول إلى المحتاجين، من خلال البرامج التى ساعدت فى تحول عدد من المتسولين إلى باعة متجولين، فضلاً عن الأثر الإيجابى فى زيادة نسبة العمل للفقراء بعد حصولهم على القروض الإنتاجية (جابر، ٢٠٢٠).

وذهب John Gibson من خلال دراسته قياس الفقر بتقديرات صاخبة ومصححة للاستهلاك السنوي، نحو قياس ونمذجة الفقر فى أفريقيا من خلال الدراسات الاستقصائية التى أجرتها اللجنة على نماذج من نيجريا، واعتمدت الدراسة على بيانات من لوحة مسح الأسر النيجيرية لعام ٢٠١٢/٢٠١٣، وتوصلت النتائج إلى أن الآثار المترتبة على استخدام الاستقراء المصحح لقياس الفقر تؤكد على أن مؤشر فجوة الفقر وشدته بلغا ٣٧% على الصعيد الوطني، كما بلغت نسبة الفقر فى المناطق الريفية ٤٦%، وفى المناطق الحضرية ١٥% وهى معدلات قريبة من المعدلات التى أبلغ عنها البنك الدولى عام ٢٠١٦ بنسبة ٤٨%، و١٦% للفقر الريفى والحضري(Gibosn, 2020, p. 96). وتبعه Porutiu, .c, Prilau فى دراسته عن التحدى الكبير فى القرن الحادى والعشرين– القضاء على الفقر فى جميع أنحاء العالم، نحو التعرف على العوامل الاقتصادية والسياسية المختلفة التى نتج عنها الفقر، والتعرف على حجم وشدة خطورة ظاهرة الفقر، وتحديد العوامل المؤثرة فى انتشار ظاهرة الفقر، والتعرف على الفئات السكانية الفقيرة، وتوصل إلى أن وباء كورونا دمر سنوات من التقدم فى محاربة الفقر، وانخفض دخل الفرد فى

عام ٢٠٢٠ وهى حقيقة فى حالة الملايين من الناس، حسب ما صرح صندوق النقد الدولى أنه فى عام تم تسجيل أخطر ركود عالمى بعد الحرب العالمية الثانية، كما تسبب الوباء فى أزمة اقتصادية ضربت الهيكل الاجتماعى بأكمله وخاصة السكان الفقراء، وتنبأ بأن المجتمعات الأكبر سكانًا ستواجه عواقب وخيمة وأكثر خطورة من وجهة النظر الاقتصادية، كما توصل إلى أن أزمة كوفيد – ١٩ أدت إلى زيادة ظاهرة الفقر فى رومانيا، من خلال زيادة عدد الأشخاص الذين فقدوا مصدر دخلهم وأنفقوا احتياطاتهم فى فترة العزلة (Prilau, 2021, p. 72).

وحول الحد من الفقر فى الريف الصينى سعى Boou Chen نحو الوقوف على مدى الحد من التكنولوجيا المالية الجديدة من الفقر فى المناطق الريفية، والتعرف على تفسير التمويل الرقمى على الحد من الفقر من خلال التخفيف من قيود الائتمان وقيود المعلومات وتوسيع الشبكات الاجتماعية، وتوصل من خلال النتائج إلى أن الحد من الفقر أساس الحفاظ على الاستقرار الاجتماعى وأحد التحديات الرئيسية فى البلدان النامية، وأكدت الدراسة على أن الهدف الأساسى لمكافحة الفقر هو ضمان البقاء الأساسى للمزارعين الصينيين، وكانت التدابير الرئيسية هى المساعدة الاجتماعية منخفضة المستوى جنبًا إلى جنب مع المساعدة والتعاون المتبادلين (Chen, 2021, p. 27). بينما سعى Da- Yang من خلال دراسته عن القياس الديناميكى والتحليل الهيكلى للفقر المدقع فى المناطق المعوزة، نحو حساب طبيعة الفقر فى المناطق المُعدمة من خلال مؤشر FGT وتحليلها بشكل منهجى من خلال تأثير النمو الاقتصادى وعدم المساواة والتغير السكانى على تغيير الفقر، وتوصل إلى أن النمو الاقتصادى وعدم المساواة والتغير السكانى لها تأثيرات مختلفة على تغيير الفقر فى المقاطعات والمناطق الريفية، حيث أدى عدم المساواة وتنقل السكان إلى توسيع الفجوة بينهما، كما لعب العامل السكانى دورًا فى تغيير الفقر، وكان لتباطؤ النمو السكانى تأثير أكبر على تغيير الفقر(Yang, 2021, p. 1).

وحول توصيف الفقر متعدد الأبعاد فى مقاطعة ميجورى بكينيا وارتباطه بالاكتئاب، جاءت دراسة Joseph R. Starnes نحو توضيح مدى فشل مقاييس الفقر أحادية البعد فى قياس الفقر الحقيقي، والتعرف على المؤشرات المتعددة الأبعاد للفقر، والعلاقة بين الفقر متعدد الأبعاد والاكتئاب، وتوصل إلى أن عبر المناطق الجغرافية التى شملها المسح، كان معدل انتشار فقر الأسر المعيشية ١٩،٤%، وتتراوح نسبته من ١٣،٦% فى وسط كامانماجيو إلى ٢٤،٦% فى شمالها، وهناك ارتباط واضح بين الفقر متعدد الأبعاد والاكتئاب، بما فى ذلك تأثير الجرعة مع زيادة حدة الفقر، وهذا يدعم سياسات وتدخلات الفقر متعدد الأبعاد والأوجه لتحسين الرفاهية وتقليل الاكتئاب (Starnes, 2021, p. 10).

الاتجاهات النظرية المفسرة لقضية الدراسة:

سعت بعض الاتجاهات النظرية المختلفة فى علم الاجتماع إلى محاوله تفسير أسباب نشوء المجتمع المدنى وبروز دوره وعلاقته بالدولة، للوقوف على تفسير دور وأهمية المنظمات الأهلية وخاصة تلك التى تقدم مجموعة من الخدمات الهامة للمجتمع ولكل أفراده. بينما تذهب اتجاهات أخرى إلى أن المنظمات الأهلية وبالتالى العمل التطوعى ليس سوى أداة لخدمة النظام الرأسمالي، تحسن من بعض مساوئه وتعالج بعض مشكلاته أو على الأقل تساهم فى علاجها من ناحية أخرى إن أمكن ذلك، أو إلى التأكيد على القيمة والقدرة التنموية فى المنظمات الأهلية والعمل التطوعي، على اعتبار أن المنظمات الأهلية كإحدى صور المجتمع المدنى تسعى جاهده إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية.... إلخ (عبد الله، ٢٠٠٦،٦٥). فى حين تؤكد بعض الاتجاهات على رمزية العمل الأهلى والتطوع، لأنه يصبح فى بعض المجتمعات ذا قيمة رمزية وهامة للمتطوعين، يساعد فى تكريس أوضاعهم الطبقية وتميزهم فى بناء علاقات القوة داخل المجتمع المحلى أو حتى داخل المنظمات الأهلية ذاتها، فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية أو

ينضم إلى عضوية أحزاب سياسية، أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة فى ممارسات اجتماعية، فإنه يُكون لنفسه رصيدًا اجتماعيًا وثقافيًا يُعضد من مصالحه (زايد وآخرون، ٢٠٠٦،٥-٧).

وثمة تيار آخر فى الفكر السوسيولوجى حظى بألقاب متعددة منها الوظيفية والبنائية الوظيفية، ظلت أهميته النسبية ولفترة طويلة موضع جدل وخلاف، بل تعرضت أيضًا وبصورة مستمرة لانتقادات أساسية دامغة. رغم أن الفكر الوظيفى لم ينشأ على يد كونت أو أعمال دوركايم، ولكن كانت هناك مقدمات فى الفكر الإنسانى سبقت أفكارهم بمراحل، إلا أن أعمال دوركايم اعتبرت التحليل الوظيفى بمثابة جزء أساسى من صياغته لمهام التنظير والبحث فى علم الاجتماع (جيدنز: ترجمة خلف، ٢٠٠٣،٣٩٢-٣٩٣). واعتمدت فكرة الوظيفيين على دور العمل الأهلى التطوعى فى القيام بوظيفة التكامل الاجتماعي، على افتراض أنه أثناء المشاركة فى العمل التطوعى يحدث تفاعل بين المشاركين، ويأخذ هذا النموذج فى الاعتبار وظيفة المنظمات الأهلية فى تقديم المساعدة والرعاية الاجتماعية للفقراء، وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة أو المجتمع بشكل عام. فالمنظمات الأهلية التى تقدم المساعدات والخدمات للأفراد، تتحمل جزءًا من العبء الأكبر عن الدولة (الباز، ٢٠٠٢،٣). ويؤدى نشاطها إلى تقليل حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية الحادة، على اعتبار أنها ليست منافسًا للحكومات ولا بديلاً عن الدور الحكومى وإنما مُكمل له. وهذا التكامل يتمثل فى قدرة القطاع الأهلى على تعبئة الموارد لسد حاجات قطاعات هامة من السكان، وتعبئة هؤلاء السكان فى أنشطة تسهم فى تنفيذ البرامج والأنشطة المعتمدة، مستندًا فى ذلك إلى قدرته على توفير المتطوعين، وقدرته على الاقتراب الشامل من الفئات المستفيدة(شكر، ٢٠٠٥،١٩١). ومن خلال توجه الدولة نحو تخفيض حجم النفقات الاجتماعية، بتقليص عدد البرامج الاجتماعية الخاصة بالطبقات الفقيرة والمهمشة (طالب، ١٩٩٩،٢٢٤). سعت الجمعيات الأهلية لملء هذا الفراغ

الذى تسببت فيه الدولة.

وعلى خلاف الأفكار التى اعتمد عليها الوظيفيون فى تفسيرهم للعمل التطوعي، خطا الفكر الغربى خطوة أخرى إلى الأمام مع أفكار هيجل الذى سعى إلى التمييز بين المجتمع المدنى والدولة. فقدم تصورًا جديدًا لمكانه المجتمع المدنى بين الاجتماعى والسياسي، وأعاد النظر فى مفهوم المجتمع المدنى على أساس ثلاثيته الجدلية التى شيد عليها فلسفته من جهة، وعلى ضوء الوضع الجديد فى أوربا. لذلك ميز هيجل بين ثلاث مؤسسات فى الحياة الاجتماعية هى الأسرة – المجتمع المدني– الدولة (الجابري، ٢٠٠٥،١٧٥). وذهب إلى أن المجتمع المدنى هو حلقة وسيطة بين العائلة من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى، فهو الأرضية التى تتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والمجتمعية بقصد الانتقال من المجتمع التقليدى القائم على القرابة وروابط الدم إلى مجتمع المواطنة والولاء للدولة والخضوع لنظامها. ولم يفت هيجل أن يلاحظ ما يمكن أن ينتج عن هذا التوجه الليبرالى من آثار سلبية من التهميش الاجتماعى والفقر...إلخ لذلك يُلح على الدولة فى مراقبة وضبط جموح المجتمع المدني (برنوصي، ٢٠٠٥،١٠).

وعلى الرغم من أن اهتمام الاتجاهات النقدية وفى القلب منها الاتجاه الماركسى بتحليل التطوع والعمل التطوعى كان قليلاً، فإن ذلك كان بسبب انشغال الماركسية بتحليل العمل المأجور وما يترتب عليه من تمايزات واستغلال كان هو الاهتمام الأساسى لها، فقد استعمل ماركس مفهوم المجتمع المدنى بمعنى قريب من المعنى الذى استعمله هيجل، وقد يعود السبب فى ذلك لتأثر ماركس الشديد فى هذه الفترة بهذا الفيلسوف. رغم أن هذا المفهوم فى المنظور الماركسى لم يتحدد إلا بعد تمكن ماركس من بناء نسقه النظرى بكيفية تامة، حيث اعتبر المجتمع المدنى مكونًا أساسيًّا من مكونات البنية الأولى؛ لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة وخاصة على المستوى الاقتصادى والإنتاجي (باقادر، ٢٠٠٣،٧٥١). وهو ما جعله يشير إلى المجتمع المدنى على أنه

التفاعل المادى للأفراد فى إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية، هذا المجتمع يحتضن كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى تلك المرحلة، وبعبارة أخرى فإن المجتمع هو فضاء الصراع بين الطبقات الاجتماعية، أى ميدان الصراع الطبقى الذى يتم فيه المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات (عبد الصادق، ٢٠٠٤،٢٨).

أما "جرامشي" فيرى أن الهيمنة فى المجتمع هى وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين، ولذلك استعاد مفهوم المجتمع المدنى فى محاولة البحث عن أسباب نجاح الأحزاب الشيوعية والاشتراكية فى الوصول إلى السلطة فى الدول ذات التقاليد الديمقراطية، على عكس الحال فى الغرب الذى لا يمكن اختزال الدولة فيه إلى جهاز القمع، وإنما يوجد سياج من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والصحافة، وهذه جميعًا تمثل المجتمع المدنى وفق جرامشي(جرامشي: ترجمة غنيم، ١٩٩٤،١١). بينما يشير النموذج البنيوى إلى أن دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التحول الاجتماعى والسياسى للمجتمع، يتسم بعلاقته الوثيقة بين مؤسسات المجتمع الأخرى "الدولة والسوق" لكونه عنصرًا يؤدى إلى التوازن الاجتماعى للقوى الفاعلة وليس تابعًا أو مُلحقًا بتلك العناصر الأخرى. ووفقًا لهذا النموذج تتجاوز المنظمات الأهلية الدور الرعائي– الخدمى إلى الدور التنموي، ويقصد بذلك تعظيم القدرات والدفاع عن الحقوق والتمكين للجماعات المستهدفة. وحتى لو قدمت الرعاية والخدمات فهى تقدمها كمؤسسة قامت أساسًا للدفاع عن مصالح الجماعات وحمايتها، مما يعطيها الشرعية ويضع تطويرها فى إطار تطوير البنية الاجتماعية. ووفق المنظور المؤسسى فإن المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية ينبغى أن تتبنى من الأهداف بعيدة المدى– فى اتجاه التغير الاجتماعى والتحول الديمقراطي– وأهداف قصيرة المدى المعنية بتقديم الخدمات، ويجب أن يكون جنبًا إلى جنب.

وتطرح نظرية الاعتماد المتبادل رؤية مختلفة للعلاقات بالدولة،

فالنظريات السابقة تُؤخذ كمُعطاة أو تفترض أن العلاقة بين القطاع الثالث والدولة تتضمن صراعًا أو منافسة، ومن ثم يبدو هذا القطاع وكأنه نتاج لقصور الدولة وعدم قدرتها على إشباع الاحتياجات المتنوعة. إلا أن هذه النظرية ترى أن النموذج الصراعى ليس هو الطريقة الوحيدة لرؤية العلاقة بين القطاع الثالث والدولة. فهناك عوامل أخرى مهمة تُهيئ للشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين، فإخفاق الحكومة وإخفاق السوق من جانب واحتياج المنظمات الأهلية لمساندة سياسات الحكومة من جانب آخر، يجعلنا نتوقع علاقات تعاون وشراكة بين الطرفين فى مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية (قنديل، ١١٦،٢٠٠٠). وعلى الرغم من أن تلك النظرية تعتمد على أسلوب الشراكة والتعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية، فإن الدولة نفسها تتبع سياسة الكيل بمكيالين، فهى من ناحية تعطى مساحة لمثل هذه الجمعيات لممارسة نوع من أنواع الديمقراطية حتى ولو كانت شكلية؛ لأن هذه الأنشطة سوف تقوم بها الجمعيات الأهلية وبالتالى تخفف العبء عن كاهل الدولة. بمعنى أن الدولة إذا كانت ترى أن العلاقة بينها وبين المنظمات الأهلية هى علاقة شراكة وتعاون واعتماد متبادل وليست علاقة تنافسية أو صراعية، فإن ذلك يكون قاصرًا على نوع محدد من الجمعيات الأهلية، خاصة تلك الجمعيات التى تعمل فى مجال الرعاية الاجتماعية والتنمية.

كما يلاحظ على النظريات السابقة التى تفسر وجود أو غياب منظمات القطاع الثالث بأسباب اقتصادية، أنها جميعها ترتبط بطبيعة النظم الرأسمالية، وهو أمر طبيعى ناتج عن ازدهار واتساع دور هذا القطاع فى المجتمعات الغربية من جانب، وتنامى الاهتمام البحثى به فى نفس هذه المجتمعات من جانب آخر. ومن ثم فإن التحدى الذى واجه مثل هذه النظريات فى السنوات الأخيرة، كان بسبب محدودية انطباق مثل هذه النظريات عليها، ولذلك بدأت تظهر اجتهادات جديدة تتحدث عن دور المنظمات الأهلية فى تحقيق استراتيجية التنمية المستديمة (قنديل، بن نفيسة، ١٩،١٩٩٥). بينما جاءت

النظريات التى حاولت تفسير ظاهرة الفقر لتُلقى بالمسئولية على الفقراء، وأرجعت ذلك لفشلهم فى التكيف مع المجتمع وغياب الدوافع لديهم، وتذهب إلى تحديد ما يسمى بدورة الفقر، والتى تعنى أن الفقر صفة مُلازمة ومستمرة مع الفقراء، فالفقر يُولد فقرًا ولا يمكن للفقراء أن ينجحوا فى حياتهم، وينظرون إلى الفقر لا بإعتباره حالة اقتصادية بل كثقافة. ويُعد مدخل الاحتياجات الأساسية مدخلاً مناسبًا لقياس الفقر فى الدول النامية، ويصف تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ الفقر بأنه حالة من الحرمان أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية (تقرير حول انتهاكات الفقر فى مصر، ٢٠٠٩).

بينما تُعد نظرية ثقافة الفقر لأوسكار لويس من أشهر النظريات المُفسرة للفقر والفقراء، فيرى أنصار هذه النظرية أن للفقراء ثقافة خاصة بهم تنفصل عن الثقافة الكلية، ومن سمات هذه الثقافة الاعتماد على الآخرين والإيمان بالقسمة والنصيب، والرضا بالواقع والتواكل وعدم التمرد وقبول المساعدات المالية، واستخدام الأشياء المستعملة "ثقافة المُستعمل" ورفض التحديث والمسكن المشترك، والتوحد بالمعتقدات السلبية والتسلح بقاموس الألفاظ البذيئة (فرح، ٢٠١١،٧٠). وفى أواخر القرن العشرين ظهرت أفكار ونظريات فى العلوم الاجتماعية، ولاسيما تلك التى تحلل وتفسر سبل تقديم الرعاية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعى والاستبعاد الاجتماعى والعولمة...إلخ. ومن بين هذا التنوع ظهرت نظرية الجودة الاجتماعية لتقدم نهجًا جديدًا يمس أجزاء أساسية من ظروف الحياة اليومية فى كثير من المجتمعات، من خلال تناولها لمجموعة من الجوانب والعلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والبيئية فى ظروف الحياة اليومية، وهو ما يعنى عدم اقتصارها فى تفسيرها على جانب دون آخر، مما يعطيها أهمية فى تفسير واقع المجتمعات من كافة الجوانب، وفهم وتحليل العلاقات الناشئة بين تلك الجوانب وتأثير كلٍّ منها على الآخر (lin, 2009,201). كأداة تحليلية لواقع المجتمع الذى يعيش فيه الإنسان. وقد حدد كلاً من "كا لين – بيتر هيرمان" المكونات والشروط

والمفاهيم الرئيسية لنظرية الجودة الاجتماعية، متمثلة فى الأمن الاجتماعى الاقتصادى والاندماج والتماسك والتمكين الاجتماعى (Wang, 2016, 1). **من خلال تأكيدهم على أن محور العالم الاجتماعى يتعلق بتحقيق الذات للأفراد ككائنات بشرية واجتماعية، وأن النقطة المرجعية الأساسية لجودة الحياة يجب أن تكون من خلال ظروف الحياة اليومية.**

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تقع الدراسة الراهنة فى نطاق الدراسات الوصفية التحليلية التى تستهدف تقرير خصائص ظاهرة تعدد أدوار منظمات المجتمع المدنى تجاه الفقراء. ولهذا فإن الدراسة الراهنة اعتمدت وبشكل أساسى على استخدام الأسلوب الوصفى كأسلوب أساسى للدراسة. واعتمدت الدراسة على منهجى المسح الاجتماعى ودراسة الحالة، لما تتميز بها هذه المناهج بتناولها لموضوعات ذات طبيعة مرضية، وتناولها لظواهر قابلة للقياس والمقارنة. واعتمدت على استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة رئيسية للحصول على البيانات التى تم جمعها من المستفيدين، فضلاً عن دليل دراسة الحالة. ويرجع استخدام الدراسة الوصفية التحليلية فى هذه الدراسة لمجموعة من الأسباب، منها:

أ – أن الدراسة الوصفية تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص نتائجها.

ب – أن الدراسة التحليلية تمكننا من الحصول على معلومات كمية وكيفية عن الظاهرة موضوع الدراسة، مما يساعد بدوره فى التصدى للمشكلة وعلاجها.

ج – أن الدراسة هنا تستهدف التعرف على دور المنظمات الأهلية فى ترسيخ ثقافة الاتكالية بين الفقراء وإسهامها فى مواجهة الفقر.

مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث فى قرية شنشور إحدى أكبر القرى فى مركز ومدينة أشمون بمحافظة المنوفية، والتى يقطنها حوالى ٦٦ ألف نسمة حسب آخر

تعداد سكانى مع توابعها من القرى المجاورة والعزب المأهولة بالسكان والذين يخضعون إداريًّا لرئاسة القرية، ويتسم سكانها بعدم التجانس سواء من حيث الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية، وهناك تفاوت ملحوظ بين الأسر من حيث التعليم والحالة الاجتماعية والاقتصادية وهو ما ظهر من خلال حصر عدد الأسر الفقيرة من جانب لجنة مبادرة حياة كريمة قبل بدء تنفيذ المشروعات من غاز وصرف صحى ومجمعات خدمية حكومية.

كما تمثل مجتمع البحث منهجيًّا فى هذه الدراسة فى عدد من الجمعيات الأهلية منها الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية المشهرة برقم ٥٢٠ لسنة ١٩٨٠، وجمعية نهضة وتنمية شنشور المشهرة برقم ١٦١١ لسنة ٢٠١١، وجمعية رعاية طلبة العلم الخيرية المشهرة برقم ١٦٥٤ لسنة ٢٠١١، وجمعية مفتاح الفرج الخيرية المشهرة برقم ١٧٧٧ لسنة ٢٠١٣، وجمعية الصفا للتنمية المجتمعية المشهرة برقم ١٩٠٢ لسنة ٢٠١٤، وقد تم تحديد تلك الجمعيات بناء على فاعليتها ونشاطها الملحوظ للجميع من أبنائها وللجهات الإشرافية والرقابية، من خلال تردد العديد من الحالات المستفيدة عليها طبقًا لسجلات الجمعيات، وبناء على المقابلة التى تمت مع مدير وحدة الشئون الاجتماعية بمجتمع البحث، والذى أكد من خلال مجموعة من الأسماء المستحقة للمساعدات والمعاشات الشهرية على اختلاف مسمياتها " عجز – أرامل – مطلقات – عوانس – تكافل وكرامة...إلخ، استفادة عدد كبير من تلك الأسماء من الجمعيات المذكورة سابقًا، وهو ما جعل الباحث يسعى للحصول على حجم المستفيدين من تلك الجمعيات من واقع السجلات الرسمية بكل جمعية على حدة، والتى تباين حجم المستفيدين منها من جمعية لأخرى حسب مكانة الجمعية وإمكانياتها المالية ونوع النشاط الذى تمارسه. مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن هناك تكرارًا فى صرف المساعدات للعديد من الحالات المسجلة بالسجلات، لانطباق شروط الحصول على المساعدات منها دون النظر إلى ما تحصل عليه الأسرة أو المستفيدون من جمعيات أخري، كما تبين

أيضًا من خلال بعض الأرقام بالجدول وخاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية، أن زيادة قيمة المنصرف منها على هذا النشاط هو ما يمر به المجتمع بصفة عامة من وباء كورونا ومجتمع البحث بصفة خاصة، وقد سبق منذ عامين فرض حظر كامل على القرية لمدة تجاوزت الأسبوعين لانتشار الوباء بين أبنائها، بسبب وجود أفراد من أسر مختلفة تعمل فى مناطق صناعية خارج البلدة تتطلب منهم السفر يوميًا مما ساعد على نشر الفيروس، وهو ما تكافت الجمعيات الأهلية من أجل تخفيف حدته بين أبنائها، لدرجة أن جمعية النهضة قامت بعمل بروتوكول بينها وبين مديرية الشؤون الصحية بالمنوفية، يقضى بتحمل الجمعية ٧٥% من قيمة علاج الحالات وتدعمها المديرية بالباقى وما زال ساريًا حتى تاريخه، وعمل حملة تبرعات لمساعدة الجمعيات تم جمع ١١٤٠٠٠ جنيه فى ساعة من نهار.

بيان بحجم المستفيدين والفقراء من الجمعيات الأهلية مجال البحث

الجمعية	عدد المستفيدين	مساعدات مالية	رعاية صحية	مساعدات طلبة	دعم غذائي	كفالة يتيم	دعم عيني	تجهيز يتيمات
الجمعية الشرعية	٣٧١٠	٥٥٠٠٠	١٧٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
جمعية النهضة	٣٦٠٠	٧٠٠٠٠	٤٣٠٠٠	-------	٣٩٥٨٠	١٣٠٠٠	٧٥٠٠٠	٨٠٠٠٠
جمعية طلبة العلم	١٩٠٠	٤٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٥٠٠٠	٣٨٠٠٠	٤٥٠٠٠
جمعية مفتاح الفرج	١١٤٩	١٥٠٠٠	٧٨٠٠	٥٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٠٠٠	٢٢٠٠	٢٣٠٠٠
جمعية الصفا	١٠٧٨	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	-------	١٧٠٠٠	٤٧٠٠	٥٠٠٠	٣٦١٠٠

المصدر: مقابلات مع رؤساء مجلس الإدارة وأمناء الصندوق بالجمعيات المبينة بالجدول

مجالات الدراسة:

أ – **المجال الزمني:** سارت الدراسة وفق مخطط زمنى سبق أن أعده

الباحث، حيث قام بزيارة عدد من الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الرعاية الاجتماعية، للتعرف على أنشطتها وبرامجها وحجم المستفيدين من تلك الأنشطة والبرامج، ثم إجراء الدراسة الميدانية فى أول أبريل ٢٠٢١ حتى ٣١ / ٥/ ٢٠٢١.

ب – **المجال الجغرافي:** أجريت الدراسة على عينة من المستفيدين من خدمات بعض الجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية، وتحديدًا الجمعيات العاملة فى مجال الرعاية الاجتماعية فى مجتمع البحث بقرية شنشور التابعة لمركز ومدينة أشمون بمحافظة المنوفية. ويتمثل فى كل الفقراء المستفيدين والمعتمدين على المساعدات الاجتماعية سواء أكانت عينية أو مالية من المنظمات والجمعيات محل البحث، فقد احتلت الجمعية الشرعية الترتيب الأول بعدد حالات ٣٧١٠ مستفيدين ومستفيدة، ثم جاءت جمعية نهضة وتنمية شنشور فى الترتيب الثاني، حيث بلغ حجم المستفيدين منها فى صورة مساعدات مالية وعينية عدد ٣٦٠٠ أسرة تتكفل بهم الجمعية من كافة النواحي، ثم جمعية رعاية طلبة العلم بعدد حالات ١٩٠٠ أسرة بها ٢٥٠٠ طالب علم فى مختلف المراحل التعليمية، ثم جمعية مفتاح الفرج بحجم أسر مستفيدة ١١٤٩ أسرة من كافة الفئات، وأخيرًا جمعية الصفا بإجمالى عدد حالات ١٠٧٨ أسرة من مختلف الفئات.

ج – **المجال البشري:** وهو عدد من الأسر والأفراد القاطنين فى مجتمع البحث والدراسة والمستفيدين من خدمات تلك الجمعيات.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عمدية من أرباب الأسر المعتمدين بصفة أساسية على المساعدات المقدمة من الجمعيات والمنظمات الأهلية العاملة فى مجتمع البحث عددهم ١٠٠ مستفيد ومستفيدة.

خصائص المستفيدين والمستفيدات:

تباينت خصائص المستفيدين والمستفيدات من أنشطة وخدمات الجمعيات

والمنظمات الأهلية فى مجتمع البحث، فكان عدد النساء المستفيدات على اختلاف حالتهن الاجتماعية هن الغالبية من حجم العينة، بلغ حجمهن ٦٩ حالة فى مقابل ٣١ حالة من الرجال، وكانت الغالبية من المستفيدات من السيدات الأميات والأرامل ذات الأبناء، وبعض من المطلقات منهن عدد بسيط من الحاصلات على مؤهل تعليمى متوسط.

أسلوب تحليل ومعالجة البيانات:

يتباين أسلوب عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية من دراسة لأخرى وفقًا لطبيعة الدراسة والهدف منها والمنطلق النظرى لها والإطار المنهجى الموجه لها، ونظرًا لأن الدراسة الحالية تستهدف التعرف على دور المنظمات الأهلية فى ترسيخ ثقافة الاتكالية بين الفقراء، فإن الأمر تطلب التحليل الكيفي، ولذلك قام الباحث بالتحليل الكيفى للمعطيات الميدانية، من خلال تحليل استجابات المستفيدين من خدمات وأنشطة منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن تحليل بعض دراسات الحالة للمستفيدين، والتى جاءت على النحو التالي:

الحالة الأولي: (س. س. المصرى) أنا جوزى مات من حوالى سنة ونصف، وملناش معاش عنه لأنه كان راجل شغال على دراعه، وأكدت من خلال أقوالها " أهى بترزق – وربنا مبينساش حد – أنا عندى تلت صبيان وبنت، الواد الكبير فى سنة تانية ثانوى تجارة الجمعية بتدينى له مساعد ١٦٠ جنيه فى الشهر علشان يروح المدرسة، وكمان ٤٠ جنيه فى الشهر عشان انه يتيم، والواد اللى فى الاعدادى باخد له من الجمعية ١٠٠ جنيه فى الشهر للمدرسة و ٤٠ جنيه عشان يتيم، والبت اللى فى الابتدائى باخد لها ٦٠ جنيه فى الشهر غير الـ ٤٠ جنيه لأنها يتيمه، والواد الصغير اللى لسه مرحش المدرسة باخد له ٤٠ فى الشهر، يعنى بصراحة الجمعية بتدينى حوالى ٥٠٠ جنيه مساعدات، دا غير لما بيكون فيه شنط فيها لحمه وعدس وفول ورز وزيت أو شنط دخول المدرسة باخد لهم من الجمعية الشرعية.

وكمان بروح للجمعية بتاع الدكتور عادل " جمعية رعاية طلبة العلم

الخيرية " بتدينى على العيال التلاتة اللى فى المدرسة ١٥٠ جنيه فى الشهر وبتدينى الكتب لهم ببلاش، وبتساعدنى فى مصاريف الدروس للعيال، ومن مدة صغيرة واحد قالى روحى للجمعية اللى فيها الدكتور عبد الرحمن " جمعية نهضة وتنمية شنشور " رحت والجمعية بعتتنى أعمل ورق فى الشئون الاجتماعية بتاعة البلد، وبعد كده بقت بتدينى كل شهر ١٠٠ جنيه مساعدة، دا غير المعاش اللى باخده من الشئون بتاع تكافل وكرامة لأن جوزى الله يرحمه كان بيشتغل بالأجرة ومسبش لنا معاش، باخد كل شهر معاش ٤٥٠ جنيه وكمان معاش تكافل علشان العيال ٣٠٠ جنيه، وهو ما يعنى أن هذه الأسرة تحصل على إجمالى معاش ومساعدات شهرية قدرها ١٥٠٠ جنيه غير مساعدات من أشخاص وأسر غنيه تقدمها للفقراء، وهو ما ظهر أثره على الأسرة بعد وفاة رب الأسرة بعام ونصف فى قيام أرملته ومستحقة المعاش بتعليه وبناء منزلها طابقين آخرين.

الحالة الثانية: (ع . أ . بدر) أنا راجل عندى ٤٠ سنة ومجوز ومعنديش عيال – ربنا ما أردش – وكله بتاع ربنا، وأنا عندى فشل كلوى وبروح أغسل فى مستشفى الجامعة فى شبين الكوم مرتين فى الأسبوع، وحالتى الصحية زى ما انته شايف، ونحمد ربنا على كل اللى يجيبه، أنا مبقدرش أشتغل وعشان كده الجمعية الشرعية بتدينى مساعدة كل شهر ١٥٠ جنيه، وكنت باخد معاش من الشئون الاجتماعية بتاع البلد، ولما حالتى بقت صعبة بقت الناس بتساعدنى وفتحوا ليه كشك مراتى بتبيع فيه خضار وفاكهة، وبتقف فيه فى الأيام اللى أنا بروح أغسل فيها، ولما عرفت الشئون الاجتماعية بموضوع الدكان ده، قطعت المعاش اللى كنت باخده منها.

بعدها حالتى بقت وحشه وبدأت ألف على الجمعيات اللى فى البلد وأروح للناس المبسوطة عشان يساعدوني، ولما بعتت ليه الجمعية اللى فيها زميلك الدكتور مبلغ ١٠٠ جنيه روحت لهم وسألتهم عن المساعدة دى هتبقه كل شهر والا مرة واحدة وخلاص، قالى الأستاذ اللى هناك هتبقه كل شهر ولما يكون

عندنا حاجات الناس متبرعة بيها هنبعت لك منها تاني، ونسيت أقولك الجمعية الجديدة اللى فى الكفر " مفتاح الفرج " الناس اللى فيها كبار فى السن وطيبين وعارفين ظروفى عشان كده بعتولى ٢٠٠ جنيه أول مرة وبعد كده كل شهر بيدونى ١٥٠ جنيه. كمان الشئون لما قطعت المعاش عملت ليه بحث وبعتتنى لجمعية معونة الشتاء فى شبين " فرع الجمعية العامة للتكافل الاجتماعى بالمنوفية " وبعد مدة صرفوا ليه ١٥٠ جنيه كل ٦ شهور.

الحالة الثالثة: (ع . ع . دخان) أنا عامل بسيط على أد حالى كنت بشتغل بالأجر، ولما سنى كبر مبقتش أأدر أشتغل وعيالى كل واحد فى حاله ومعاش الشئون بسيط، لأنى أنا ومراتى والواد اللى طلع من الدرسة ده، وهوه عنده يدوب ١٥ سنة وشويه، ولما الحالة بقت غالية روحت للجمعيات اللى فى البلد ربنا يبارك فيهم كلهم ساعدوني، فيه جمعيتين بيدونى ١٠٠ جنيه كل شهر، والجمعية اللى قبلى البلد " الجمعية الشرعية " قالوا ليه نعمل لك مشروع وندبك فلوس سلف " يقصد قرض " أنا قلت لهم لأ أحسن ما أعرفش أسد الفلوس دى ويشتكونى وانسجن، لأ كده أحسن وخلينى فى السالك، وربنا مقفلش بابه أدام حد، وبتفرج.

الحالة الرابعة: (س . أ . البكل) أنا ست مطلقة من زمان وعندى ولد واحد، كنت باخذ معاش من الشئون أنا وهوه، ولما كبر واجوز وسابنى وعاش لوحدة، راحت الشئون شالته من المعاش من معايا ودلوقتى باخذ معاش لوحدى كل شهر ٣٢٥ جنيه، وباخد مساعدة من الجمعية الشرعية بتساعد مع المعاش شويه كل شهر ١٠٠ جنيه، وبروح اشتغل دادة فى الحضانات اللى الناس عملاها فى البلد، بس مبخدش منهم فلوس لأنهم قالولى هتشتغلى الناس اللى هتوصلى ولادهم للبيوت هيدوكى فلوس، وربنا بيرزقنى منها لما بودى العيال لبيوتهم، وفيه ناس هنه فى البلد بيجيبوا ليه هدوم قديمة بغسلها وأروح أبيعها فى سوق الأربع بتاع أشمون، وبيطلع منها حسنة تساعدنى فى العيشة، ما انت عارف يا أستاذ الدنيا بقت غالية ازاى وكل بيت عاوز مصاريف عشان يعيش.

أيوه نسيت كمان أقولك إن المستوصف اللى فى الجمعية اللى على الموقف بروح أنضف فيه بعد الناس مبتمشى وبيدونى ٣٠٠ جنيه فى الشهر، أحسن من مفيش ومن القاعدة بين أربع حيطان فى البيت، وبصراحة لولا الجمعيات عليه والناس اللى بتساعدنى كنت مشيت أشحت فى الشارع زى اللى انته بتشفهم على طول فى البلد.

الحالة الخامسة: (هـ . ر . عبد الكريم) أنا عندى ٣٧ سنة باخد معاش أرامل من الشئون ٤٥٠ جنيه، وكمان باخد معاش تكافل لأن عندى خمس عيال فى المدرسة، وفيه واحد فيهم معاق باخد له معاش لوحده ٣٢٣ جنيه، يعنى اللى باخده من الشئون كل شهر ١٠٧٣ جنيه، أما الجمعيات اللى فى البلد بتساعدنى لأنها عارفه حالتى وباخد من الجمعية الشرعية كل شهر ٥٠٠ جنيه، وكمان الجمعية بتاع الدكتور جمال شحاته " جمعية الصفا للتنمية المجتمعية " باخد منها ٢٠٠ جنيه كل شهر، والجمعية اللى عند جامع العرب " جمعية رعاية طلبة العلم " بتدنى ١٢٠ جنيه وبتجيب الكتب للعيال وبتدفع فلوس الدروس لهم، وربنا يبارك فى كل اللى يساعد الغلابة. إذًا هذه الحالة تحصل على معاش ومساعدات شهرية فقط قدرها ١٨٩٣ جنيه غير المساعدات المقدمة من الأهالى بطرق متنوعة لهم.

وهناك حالات أخرى تحصل على معاشات ومساعدات شهرية، ليس هذا فحسب، بل أطلق عليهم مدير وحدة الشئون الاجتماعية لقب محترفى الحصول على المساعدات، نظرًا لترددهم على أكثر من جمعية أهلية فى البلد، وهم أشخاص معروفين بالاسم منهم " س . م . الجمل – ن . ف . على سعيد – س . ع . عبد العاطى ....الخ.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

من خلال التحليل للمعطيات والبيانات التى تم جمعها من ميدان البحث والدراسة، وفيما يتعلق بخصائص المستفيدين والمستفيدات من برامج وأنشطة الجمعيات محل البحث والدراسة، ومن خلال البيانات الأساسية للأسر والحالات

المسجلة بالجمعيات تبين أن متغير السن جاء فيه تباين كبير بين الحالات، فقد جاءت الفئة العمرية من ٤٠ سنة لأقل من ٤٥ سنة فى الترتيب الأول، حيث كان عدد المبحوثين والمبحوثات ٥٦ حالة بنسبة بلغت ٥٦% من إجمالى العينة، أما الفئة العمرية من ٣٥ سنة لأقل من ٤٠ سنة فقد احتلت المرتبة الثانية، حيث كان عدد المبحوثين ٣٣ مستفيدًا بنسبة بلغت ٣٣%، بينما فى المرتبة الثالثة الفئة العمرية من ٢٥ سنة لأقل من ٣٠ سنة بعدد ١١ مبحوثة أغلبها من المطلقات بنسبة ١١% من إجمالى عينة البحث والدراسة.

ومن حيث متغير الحالة التعليمية، فقد جاء الترتيب الأول لفئة الأميات بعدد ٧٠ مبحوثة، وهذا يرجع إلى الطبيعة الريفية فى عدم الحرص على تعليم الفتيات خاصة بين الأسر الفقيرة، ثم تلاها باقى النسب من حيث التعليم المتوسط وحالتان جامعيتان بنسبة ٢٨% و ٢% على التوالي، مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن الحالتين الجامعيتن حالات مرضية غير متزوجة. أما بالنسبة لمتغير النوع فقد جاء عدد المبحوثات بنسبة ٧٠% من حجم العينة، وتلاها فى الترتيب ٣٠ مستفيدًا بنسبة ٣٠% وهذا يرجع لطبيعة الدراسة والجمعيات التى طبقت فيها الدراسة، من حيث تقديم خدماتها لجميع المستحقين دون النظر إلى النوع. وإجمالاً يمكن استخلاص نتائج الدراسة فى الآتي:

١ – كشفت نتائج الدراسة تنوع خصائص العينة بين الفقراء، فجاءت الغالبية العظمى من المستفيدين من الأرامل والمُطلقات من النساء وغير القادرين على العمل من الرجال لأسباب متنوعة، رغم وجود تشابه كبير بين المستفيدين فى أكثر من جمعية خيرية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن المنظمات الأهلية فى جهودها لمواجهة الفقر تفتقر إلى قاعدة بيانات مكانية واضحة وشاملة عن الفقراء بصفة عامة والمستفيدين من برامج تلك المنظمات بصفة خاصة.

٢ – كشفت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة محددة من الفقراء المترددين على تلك المنظمات غالبيتهم غير قادرين على العمل، وبالتالى تُعد تلك

المنظمات بمثابة شبكة للضمان الاجتماعى من خلال ما تقدمه لهم من مساعدات.

٣ – أكدت النتائج أن رعاية تلك المنظمات للفقراء وأسرهم يتم من خلال منحهم المعونات أو المساعدات أو تغطية بعض احتياجاتهم للتغلب على الفقر، عن طريق بعض المشروعات التنموية الصغيرة المقدمة لهم والتى يتم تسديدها على فترات ملائمة لنمط حياة الفقراء، بعد تعليمهم وتدريبهم على بعض الحرف من خلال التدريب التحويلى لبعض أعضاء هذه الأسر، ومدها بالمساعدات والقروض قصيرة وطويلة الأجل لخلق أُسر منتجة حقيقية تساهم فى الإنتاج ولا تكون متلقية للمساعدات فقط كما هو حال الجمعية الشرعية مع بعض الحالات، بل زاد الأمر على ذلك بأن وفرت الجمعية الشرعية الألبان للأطفال حديثى الولادة. ويعد كل ما سبق من العوامل الرئيسية والحاسمة فى التأثير على مشكلة الفقر، بينما كانت العوامل الذاتية أو الشخصية المرتبطة بالفقراء أنفسهم والتى تشمل الكسل والاتكالية وقلة الدافعية وعدم الاهتمام بالتعليم وتحمل المسئولية، من الأسباب التى شجعت على ثقافة الاتكال بين المستفيدين والمستفيدات، أما العوامل القدرية والتى قد لا يستطيع المرء التحكم بها مثل الإعاقة والمرض من العوامل التى قد تلعب دورًا فى انتشار ظاهرة الفقر. ولا شك فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد على مدى أهمية أن تدرك الفئة الفقيرة والقائمون على مساعدتها، بأن جزءًا من حل مشكلة الفقر يتطلب الاهتمام بالتعليم والتدريب.

٤ – اتضح من خلال دراسات الحالة التى أجريت على الحالات الخمس أن هناك حالات كثيرة تحصل على المساعدات والمعونات من الجمعيات المذكورة، وتبين من سجلات المساعدة، تكرار مجموعة من الأسماء بعينها فى كلٍّ منها، وهو ما يُعد تكرارًا لنفس المساعدات من أكثر من مصدر، ومن ثم يخلق نوع من الاتكالية على ما تقدمه تلك الجمعيات من خدمات

ومساعدات للمستفيدين، رغم تأكيد النتائج تدنى مستوى الحالة الاجتماعية والاقتصادية لغالبية الحالات المدروسة، وتشابهها فى كثير من الخصائص وخاصة بين النساء. وهو ما يؤكد أن زيادة الدخل تقترن إيجابًا نحو تحسين درجة عدالته، أما علاقة الفقر فى المعيشى ترتبط بعدالة التوزيع وهو ما لم يتحقق فى مجتمع الدراسة، مع ملاحظة أن نتائج الدراسة تُظهر أن الفقر متأصل فى عينة البحث، وأن آليات مواجهته ما هى إلا مُلطف لدرجة شدته.

٥ – أكدت النتائج وجود علاقة تعاون بين الجمعيات العاملة فى مجتمع البحث، وبين الجهات الرسمية ممثلة فى وحدة الشئون الاجتماعية بشنشور، لتوجيه العملاء غير القادرين من المواطنين للحصول على المساعدات المالية أو الخدمات العينية من الجمعيات، وغياب هذا التعاون أو الشراكة بين الجمعيات الأهلية وغيرها من الجمعيات الأخري، وأن هناك توجهًا جادًّا من جانب قطاع كبير من الجمعيات والمؤسسات الأهلية للحد من الفقر من خلال التركيز على النساء المعيلات والأسر والفئات الفقيرة، وقد اعتمدت هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى نجاحها على حفز المشاركة الشعبية لتنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة الخاصة بها تحقيقًا لهذا الغرض.

٦ – كشفت النتائج تعدد الآليات التى تعتمد عليها الجمعيات الأهلية فى تقديم الخدمات والمساعدات وهو ما ظهر من خلال دراسة الحالة، وإن كانت الغالبية العظمى منها تدور حول منح المساعدات المالية حسب شروط الاستفادة منها، رغم اعتماد الجمعية الشرعية على تقديم بعض المشروعات المُدرة للدخل لبعض الأسر.

٧ – بينت النتائج الاعتماد شبه الكامل لبعض الأسر على المساعدات التى تحصل عليها من أكثر من جمعية، ليس هذا فحسب بل رغبتهم فى زيادة قيمة المساعدات من قبل الجمعية، رغم قدرة بعض أفراد هذه الأسر على

العمل وإدارة بعض المشروعات الصغيرة التى تقدمها بعض الجمعيات للمستفيدين بشروط مُيسرة، لكنهم لا يرغبون فى ذلك خوفًا من عدم قدرتهم على الوفاء بما يحصلون عليه من قروض. وهو ما يؤكد أن الفقر والبطالة مرتبطان ببعضهما فى عينة البحث بالمجتمع الريفي، ففئات الدخل الدنيا هم أكثر عرضة لأن يحجم أفرادها عن العمل، وبالتالى يقعون فى براثن الفقر، وهو ما يؤكد أن انخفاض الدخل والبطالة كلها عوامل دافعة نحو الفقر.

٨ – كشفت النتائج أن ما ترتب على الجمعيات الأهلية من آثار نتيجة زيادة عدد حالات المساعدات، أن توقفت بعض أنشطة الجمعيات الخيرية مثل تقديم القروض وعمل المشروعات المُدرة للدخل كما هو الحال بالنسبة للجمعية الشرعية بشنشور، وتوجه بعض الجمعيات إلى رجال البر والمقتدرين لطلب المساعدة منهم وخاصة فى شهر رمضان، كما هو الحال فى جمعية نهضة وتنمية شنشور، وجمعية مفتاح الفرج الخيرية.

٩ – أظهرت النتائج أن الإرتباط المُفرط بالاعتماد على الآخرين والاتكال عليهم ينبعان من ضعف الثقة بالذات والإيمان بأن الفشل يبرهن على عجز صاحبه. وأن الثقة بالنفس تأتى فقط عندما يعتمد المستفيدون على ذاتهم فى تنفيذ الأفعال والأعمال التى تخصهم، فضلاً عن أن كثيرًا من الأشياء التى يتعلمونها تكون من خلال التجربة، وعندما تغيب التجربة تقوم الجمعيات بالأعمال عوضًا عن المستفيدين والعملاء فى الجمعيات، وهو ما يُرسخ من ثقافة الاتكالية لديهم. وتتضح تلك الخصائص فى مظاهر عديدة تبرز فى السلوك اليومي، وفى كل مكان سواء أكان أسريًا أو مهنيًا أو اجتماعيًا، ومن أبرز تلك المظاهر الحساسية للنقد والتقبل، أو بمعنى آخر عدم المرونة فى كثير من مظاهر السلوك الاجتماعي، ومن ضمنها أيضًا مقاومة التغيير والشعور بالتهديد من كل جديد.

١٠ – أكدت النتائج غياب التنسيق بين مختلف الجمعيات فى المجتمع سواء

أكانت تعمل فى مجال واحد أو تعمل فى ميادين وأنشطة متعددة ومختلفة، وهذا بدوره أدى إلى عدم تبادل استفادة كل جمعية من إمكانيات وموارد الجمعيات ذات الأغراض المتشابهة، الأمر الذى يتطلب إيجاد نوع من التنسيق فيما بينهم.

١١ – كشفت النتائج أن منظمات المجتمع المدنى بصفة عامة تعانى من عدم وضوح الأدوار التنظيمية، الأمر الذى أدى إلى ضعف عملية اتخاذ القرار، فضلاً عن ضعف قدرة تلك المنظمات على العطاء والاستمرار فى تأدية رسالتها كما كانت فى بداية إشهارها.

١٢ – أكدت النتائج أن عملية التنسيق بين الجمعيات تمت بواسطة بعض الروابط الأهلية غير المُشهرة مثل "اتحاد شباب شنشور" صاحب مبادرة جمع المال لدعم الجمعيات الأهلية وخاصة فى ظل أزمة كورونا، وهو ما يُعد قصورًا واضحًا فى عملية اتخاذ القرار مباشرة عن طريق الجمعية ذاتها أو بالتعاون المشترك مع غيرها من الجمعيات.

توصيات الدراسة:

١ – ضرورة تعاون تلك المنظمات مع بعضها البعض فى مجال تقديم الخدمات المختلفة للفقراء، من شأن أن يقلل الاعتماد من المواطن على المنظمات وتفادى تكرار الحصول على الخدمة من أكثر من مصدر.

٢ – إيجاد دور أكبر لمنظمات المجتمع المدنى فى عملية التمكين من شأنه تنظيم وتعبئة جهود المشاركة الفردية والجماعية للمواطنين والاعتماد على الذات.

٣ – توفير قروض مُيسرة من منظمات المجتمع المدنى للأسر المُستهدفة التى لن تتاح لها تشغيل أى من أفرادها لإقامة مشروعات صغيرة مُولده للدخل.

٤ – الإهتمام بدراسة الأدوار التى تقوم بها منظمات المجتمع المدنى تجاه الفقراء، وتقييم البرامج التى تقدمها لتفادى الازدواجية فى تقديم المساعدات

وتحسين توجيه الموارد بطريقة متكاملة.

المراجع

المراجع العربية:

أحمد، رحاب سعيد إبراهيم (٢٠١٨) أثر التغيرات السياسية والنقدية على مستوى الإنفاق الغذائى فى حضر وريف مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، مج ٢٦، ع C٢، عدد خاص، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ١٧٤٥

إدريس، سماح(٢٠١٧) ثقافة الإتكال، سوريا، مجلة الثورة، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، ١٥ سبتمبر. متاح عبر الرابط التالي: http://www.thawra.sy ، ص ١

الباز، شهيدة(٢٠٠٢) المرأة وصناعة القرار، تونس، الندوة الإقليمية حول النوع الاجتماعى والتنمية، علاقة شراكة وتشبيك ٢٠ . ٢٢ أكتوبر، ص ٣.

الجابري، محمد عابد (٢٠٠٥) فى نقد الحاجة إلى الإصلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٧٥.

الجوهري، عبد الهادي (١٩٨٣) قاموس علم الاجتماع، القاهرة، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادى والستون، مكتبة نهضة الشرق، ص ٩٦.

الجوهري، هناء (١٩٩٩) سبل المعيشة المستدامة: نحو مدخل كلى للتخفيف من حدة الفقر، جامعة القاهرة، فى ندوة الفقر فى مصر، ص ١.

الحواج، سوسن (٢٠١٠) الاتكالية عند الشباب، السعودية، جريدة الرياض، ع ١٥٤٢٢، الثلاثاء ١٤ سبتمبر. متاح عبر الرابط التالي: http : // www. alriyadh.com، ص ١.

السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠) قاموس الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٥٤٤.

العضايلة، لبنى مخلد (٢٠١٩) دور مؤسسات المجتمع المدنى العاملة فى مواجهة الفقر فى مدينة عمان، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مج ٣٣، ع ٥، جامعة النجاح الوطنية.

العمري، أبو النجا محمد (٢٠٠٠) تنظيم المجتمع: منظمات وتطبيقات، البحيرة، مطبعة البحيرة، ص ٢١.

الفارسي، عبد الرزاق (١٩٩٧) الفقر وتوزيع الدخل فى الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٧.

الكفاوين، محمود محمد (٢٠١٦) معتقدات طلبة كلية الخدمة الاجتماعية حول أسباب الفقر فى الأردن: دراسة ميدانية على طلبة الخدمة الاجتماعية بالجامعة الأردنية، الجامعة الأردنية، دراسات وعلوم الشريعة والقانون، مج٤٣، عمادة البحث العلمي، ص ٢٦٢٥.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (٢٠٠٩) تقرير حول انتهاكات الفقر فى مصر بين توغل الفقر وسراب التنمية، سبتمبر. متاح عبر الرابط التالى : http: // www.eohr.org.

باقادر، أبو بكر أحمد (٢٠٠٣) تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدنى فى بلدان شبه الجزيرة العربية، فى إبراهيم البيومى غانم "محرر" نظام الوقف والمجتمع المدنى فى الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧٥١.

بدوي، عزة محمد حسنين (٢٠١٣) تقويم الخدمات الاجتماعية المقدمة للمطلقات داخل الجمعيات الأهلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، القاهرة، المؤتمر العلمى الدولى السادس والعشرين للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات، مارس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

برنوصي، عمر (٢٠٠٥) مفهوم المجتمع المدنى بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة، الأردن، الحوار المتمدن، ص ١٠.

ثابت، أحمد (٢٠٠٠) المجتمع المدني: الصلاحية المنهاجية وضرورة التطوير، جامعة القاهرة، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٣.

جابر، محمد فاضل (٢٠٢٠) مصرف الفقراء وأهميته فى تخفيف حدة الفقر والبطالة: دراسة فى تجارب عالمية وعربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٧٠، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق.

جاد المولي، رباب يسري (٢٠١٨) الحماية الاجتماعية للفقراء المفرج عنهم، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية، مج ١، ع ٧، يونيو، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

جرامشي، أنطونيو (١٩٩٤) كراسات السجن: ترجمة عادل غنيم، القاهرة، دار المستقبل العربي، ص ١١.

جلبي، على عبد الرازق (١٩٩١) الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ١٩٣.

جيدنز، أنتوني (٢٠٠٢) نظرية علم الاجتماع، في: مصطفى خلف "مترجم" قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية بكلية الآداب، ص ٣٩٤

حجازي، عزت (١٩٩٦) الفقر فى مصر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ١٠٠

حجازي، محمد فؤاد (١٩٨٢) البناء الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، ص ١٩٩

حماد، جمال محمد (٢٠٠٥) آليات مواجهة الفقر فى المجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنوفية.

حمص، لؤي (٢٠٠٩) سياسات تهدئة الجبهة الاجتماعية ولدت هيمنة ثقافة الإتكال، الجزائر، جريدة التحرير. ١٢ سبتمبر.

رشيد. فايز (٢٠١٥) أمراض عربية: حب المظاهر، الاتكالية والتأجيل، شبكة الانترنت. ٥ ٢ / ٤ / ٢٠١٥. مقال متاح عبر الرابط التالي: https://www.alquds.com، ص ١

رضوان، سميرة (٢٠١٧) هذه صفات الشخصية الاتكالية، هل كنت تعرفينها؟ ١٥ / ٥ / ٢٠١٧. مقال متاح عبر الرابط التالي: http://www.foochia.com، ص ١

زايد، أحمد وآخرون (٢٠٠٦) رأس المال الاجتماعى لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطي، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، ص ص ٥-٧

زايد، أحمد، محيى الدين محمد (٢٠٠٢) مقدمة نقدية فى علم الاجتماع، القاهرة. د – ن، ص ٣٣

زهران، أحمد أحمد (٢٠١٧) دور الجمعيات الأهلية فى الحد من الفقر بعد الثورات: دراسة مقارنة غير منشورة، القاهرة، معهد أكتوبر العالى للاقتصاد، مدينة الثقافة والعلوم.

سالم، عثمان علي(٢٠١٧) ملامح ثقافة الفقر فى المجتمع الليبي: دراسة أمبريقية، مجلة العلوم الإنسانية، ع ١٥، كلية الآداب بالخُمس، جامعة المرقب.

سليمان، وائل أحمد عبد العزيز عبد المقصود (٢٠١٦) آليات الضمان والدفاع الاجتماعى للحد من الفقر والجريمة فى المجتمع المصري، جامعة المنصورة، دراسة ميدانية على مديرية الشئون الاجتماعية بالدقهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب.

سمك، نجوي (٢٠٠٢) دور المنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ص ص ٤٧-٤٨.

شكر، عبد الغفار (٢٠٠٥) الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١٩١

شيراز، محمد بن صالح عبدالله (٢٠١١) أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، مج ٣، ع ١، يناير، المملكة العربية السعودية.

طالب، محمد سعيد (١٩٩٩) الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص ٢٢٤

عبد الحميد، إنجى محمد (٢٠١١) دور المجتمع المدنى فى تكوين رأس المال الاجتماعى – دراسة حالة للجمعيات الأهلية فى مصر، القاهرة، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة دراسات وأبحاث، العدد الأول.

عبد السميع، غريب (٢٠٠١) علم الاجتماع: مفهومات، موضوعات، دراسات، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص ١٦

عبد الصادق، علي (٢٠٠٤) مفهوم المجتمع المدني: قراءات أولية، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ص ٢٨

عبد الفادي، عفاف (٢٠١٧) الشخصية الاعتمادية وسمات العلاقات الاعتمادية المتواطئة، سلطنة عمان، مجلة آماد، ٢٥ سبتمبر. // : http www. Medadcenter.com، ص ١

عبد القادر، مصطفي (٢٠٠٠) رعاية محدودى الدخل وتحقيق التنمية الفعالة القاهرة، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمر القومى للتنمية، ١٧ – ١٩ سبتمبر، ص ٥

عبد الله، خالد عبد الفتاح (٢٠٠٦) قيم العمل الأهلى فى مصر، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ص ٨٣-٨٤.

عبد الله، نهيل (٢٠١٨) ثقافة العمل لدى المواطنين أدت إلى الإتكالية على الوافدين، السعودية، ٢٥ مايو. http://www.sayidaty.net ، ص ١

عبد المسيح، مرقس (٢٠١٤) دور الجمعيات الأهلية فى الحد من الفقر، حوليات آداب عين شمس، مج ٤٢، أكتوبر – ديسمبر، جامعة عين شمس.

عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٧٩) توزيع الفقر فى القرية المصرية، القاهرة، دار الثقافة الجدية، ص ٢٠.

عبدي، علي (٢٠١٨) جمعيات خيرية تلجأ لحظر معتمدى ثقافة الاتكال، السعودية، ٢٣ مايو. http://www.alwatan.com، ص ١.

غيث، محمد عاطف (١٩٩٥) قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ص ٢٤١-٢٤٢.

فرج، سعاد عطا (٢٠٠٧) الشباب وتحديات التنمية فى المجتمع المصري، القاهرة، مجلة الشرق الأوسط، ع١١، سبتمبر، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، ص ١١٤.

فرح، محمد سعيد (٢٠١١) التكيف مع الفقر تغيب للعدالة الاجتماعية، جامعة القاهرة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع ٧، يناير ٢٠١١، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، ص ص ٤١، ٤٢ – ٧٠.

قرطام. فؤاد عبد العاطى محمد (٢٠٠٧) دور العوامل الديموجرافية فى التخفيف من حدة الفقر فى بعض البلدان العربية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية.

قنديل، أماني (١٩٩٤) المجتمع المدنى فى العالم العربي، دراسة حالة للجمعيات الأهلية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ص ١١.

قنديل، أماني (٢٠٠٠) المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ص ١١٠-١١٦

قنديل، أماني (٢٠٠٥) دور الجمعيات الأهلية فى تنفيذ الأهداف الانمائية، ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر الخامس للمجلس القومى للمرأة، القاهرة، ١٤

– ١٦ مارس.
قنديل، أماني (٢٠١٧) العلاقة بين الجمعيات الأهلية والدولة بعد ثورة يناير ٢٠١١، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، دورية شهرية من السياسة للمجتمع المصري، ع ٣٤، ٢٤ يونيو.
قنديل، أماني، بن نفيسة، سارة (١٩٩٥) الجمعيات الأهلية فى مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ١٩.
كاس، عبد القادر (٢٠١٥) المجتمع المدني: الخصائص والعوامل المؤثرة. الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، ع ٢١، ديسمبر، جامعة الجلفة، ص ١٧٧.
ليلة، علي (٢٠٠٢) دور المنظمات الأهلية العربية فى مكافحة الفقر، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ص ٢٥.
مليجي، شيماء بهاء الدين حسين (٢٠١٤) المسئولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال فى التنمية المستدامة: دراسة ميدانية لبعض المشروعات فى محافظة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم العلوم الإنسانية البيئية، جامعة عين شمس.
نابوزوكا، دابي، إمبسون، جانيت (٢٠١٣) الثقافة والنمو النفسي، ترجمة ليلى كرم الدين، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ص ١٧٩.

المراجع الأجنبية:

Chen, B., & Zhao, C. (2021). Poverty reduction in rural China: Does the digital finance matter?. Plos one, 16(12), e0261214.

Porutiu, .c, Prilau, .m, (2021) . The Great challenge of The 21st century-poverty Eradication Across the World, Journal of Public Administration, Finance and Low, Issue, (20), 72.

Gibson, J., & Alimi, O. (2020). Measuring poverty with noisy and corrected estimates of annual consumption: Evidence from Nigeria. African Development Review, 32(1), 96-107.

Ibrahim, S. E. (1993). Crises, elites, and democratization in the Arab world. Middle East Journal, 47(2), 292-305.

Lin, K., Ward, P., & Van Der Maesen, L. J. (2009). Social quality theory in perspective. Development and Society, 38(2), 201-208.

Qutieshat, R. J. (2020). Geo-database for Poor Families to Enhance Poverty Counter Efforts, Evidence from Jordan. Jordan Journal of Social Sciences, 13(1), 125-134.

Starnes, J. R., Di Gravio, C., Irlmeier, R., Moore, R., Okoth, V., Rogers, A., ... & Moon, T. D. (2021). Characterizing multidimensional poverty in Migori County, Kenya and its association with depression. PloS one, 16(11), e0259848.

Wang, X. (2016). Book Review: Social Quality Theory: A New Perspective on Social Development by Ka Lin and Peter Herrmann. International Social Science Review, 92(1), COVo-COVo.

Zhang, D. Y., Peng, R. F., Zheng, J. B., Wu, Y. Q., & Wang, X. Y. (2021). Dynamic Measurement and Structural Decomposition of Deep Poverty in Contiguous Destitute Areas. Computational Intelligence and Neuroscience, 2021.

مواقع الانترنت:

http://www. alriyadh.com

http://www.digitalcommons.northgeorgia.edu.

http://www.eohr.org

http://www.manager.alittihad.ae/article

http://www.Medadcenter.com

http://www.s-space.snu.ac.kr.

http://www.thawra.sy

https://www.alquds.com

https://www.alwatan.com

https://www.foochia.com/life/196127

https://www.sayidaty.net

http://doi.org